الديمقراطية القوية وأعداؤها

دراسة في فلسفة بنيامين باربر*

شريف مصطفى أحمد حسن*

sma10@fayoum.edu.eg

ملخص

"الديمقراطية القوية" تعبير وضعه بنيامين باربر عنوانا لكتاب بالاسم نفسه، وهو كتاب مرجعي مهم طبع في عام ١٩٨٤. يضع باربر في هذا الكتاب رؤية تفصيلية للحالة التي يجب أن تكون عليها الديمقراطية القوية ، تمييزا لها عن الديمقراطية الضعيفة. ذلك أن الاكتفاء بمظاهر الديمقراطية كوجود أحزاب وانتخابات برلمانية ومحلية دورية، وهياكل مؤسسية كالبرلمان، وقوائم مرشحين وسجلات بأسماء ناخبين، وعلى فرض صحتها، لا يعبر، في حقيقة الأمر، عن وجود ديمقراطية قوية. فمعيار القوة لديه هو مدى مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية، مشاركة نوعية وكيفية وليست كمية كتلك التي تحدث أثناء إجراء الانتخابات وحصر أعداد الحضور والأصوات الصحيحة وتلك الباطلة. لذا يميز المؤلف بين ما يسميه «الديمقراطية بالتمثيل» و«الديمقراطية بالمشاركة». حيث تعني ديمقراطية المشاركة حضورا دائما للمواطنين قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية وذلك من خلال أنشطة سياسية ومدنية دائمة ومستمرة من القاعدة للقمة أي في الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية وكل أشكال المشاركة، إنها المشاركة التي بموجبها يمارس المواطن السياسة ويبلور هويته السياسية.

ويشير باربر إلي أن أخطر ما يتهدد الديمقراطية القوية هو تحول المجال السياسي إلي صراع بين فريقين: الأول، أنصار المطلق الديني، والثاني دعاة السوق، فكل منهما يصادر المجال السياسي لنفسه، الأول بتقديس هذا المجال، والثاني بتخصيصه، والنتيجة ابتعاد الناس

* أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة المساعد – كلية الآداب – جامعة الفيوم

عن السياسة. وبالأخير لا يمكن الحديث عن الديمقراطية بغير فك ارتهان الناس لهذين الفريقين، وعندئذ فقط يمكن الحديث عن الديمقراطية حتي لو كانت ضعيفة.

كلمات دالة: بنيامين باربر– الديمقراطية القوية– الديمقراطية الليبرالية– عالم ماك – الجهاد

مقدمة

الديمقراطية القوية Strong Democracy تعبير وضعه بنيامين باربر Benjamin, Barber (١٩٣٩–٢٠١٧) عنوانا لكتاب بالاسم نفسه، وهو كتاب مرجعي مهم طبع في عام ١٩٨٤. يضع باربر في هذا الكتاب رؤية تفصيلية للحالة التي يجب أن تكون عليها الديمقراطية القوية، تمييزا لها عن الديمقراطية الضعيفة. ذلك أن الاكتفاء بمظاهر الديمقراطية كوجود أحزاب وانتخابات برلمانية ومحلية دورية، وهياكل مؤسسية كالبرلمان، وقوائم مرشحين وسجلات بأسماء ناخبين، وعلى فرض صحتها، لا يعبر، في حقيقة الأمر، عن وجود ديمقراطية حقيقية. تتحدى الديمقراطية القوية سياسات النخب والجماهير التي تتنكر في صورة ديمقراطية في الغرب، وتوفر بديلاً معتبرا لما نطلق عليه ديمقراطية– أعني الديمقراطية الأداتية التمثيلية الليبرالية.

ومن خلال المنهج التحليلي النقدي المقارن تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية: ما الديمقراطية القوية؟ وما مقوماتها؟ وما الفرق بينها وبين الديمقراطيات الضعيفة؟ وما تحديات تطبيقها في واقعنا المعاصر؟ ومن أصحاب المصلحة في عرقلة الديمقراطية والقضاء عليها؟.

أولا: مفهوم الديمقراطية القوية

تعرف الديمقراطية القوية بأنها السياسة في وضع تشاركي: إنها الحكم الذاتي من قبل المواطنين وليس من قبل حكومة تمثيلية تنوب عن المواطنين. يحكم المواطنون النشطون أنفسهم مباشرة، ليس بالضرورة على كل مستوى وفي كل حالة، ولكن في كثير من الأحيان بالشكل الكافي خاصة عند إقرار السياسات الأساسية وتعيين سلطة

نافذة. يتم تنفيذ الحكم الذاتي في مؤسسات مصممة لتسهيل المشاركة المدنية المستمرة في وضع جداول الأعمال، والمداولة، والتشريع، وتنفيذ السياسة، "لا تضع الديمقراطية القوية إيمانًا لا نهاية له في قدرة الأفراد على حكم أنفسهم، لكنها تؤكد مع مكيافيلي أن الحشد سيكون في المجمل حكيما أوأكثر حكمة من الأمراء، ومع ثيودور روزفلت أن غالبية الناس العاديين يرتكبون يوما بعد يوم أخطاء أقل عندما يحكمون أنفسهم مقارنة بالأخطاء التي ترتكبها مجموعة أصغر من البشر عند محاولة حكمهم"[١].

تقوم الديمقراطية القوية في الوضع التشاركي على حل النزاع في غياب مبدأ مستقل من خلال عملية تشاركية للتشريع الذاتي المستمر والمباشر وخلق مجتمع سياسي قادر على تحويل الأفراد الأنانيين الاعتماديين إلى مواطنين أحرار، وتحويل مصالح حزبية وخاصة إلى منافع عامة.

إن المصطلحات الحاسمة في هذه الصيغة القوية للديمقراطية وفق باربر هي النشاط والتطور والتشريع الذاتي والإبداع والتحول "ففي حين تقضي الديمقراطية الضعيفة على الصراع وفق التنظيم الفوضوي، أو تقمعه وفق التنظيم الواقعي، أو تتسامح معه وفق تنظيم الحد الأدنى، فإن الديمقراطية القوية تحول هذا الصراع، أي تقوم بتحويل الخلاف إلى مناسبة للتبادل، والمصلحة الخاصة إلى أداة للتفكير العام. تتعامل السياسة التشاركية مع النزاعات العامة وتضارب المصالح من خلال إخضاعها لعملية لا نهاية لها من المداولة والقرار والفعل. كل خطوة في هذه العملية هي جزء مرن من الإجراءات المستمرة المعبرة عن الظروف التاريخية الملموسة والواقع الاجتماعي والاقتصادي دون البحث عن مبدأ ماقبل سياسي مستقل أو عن خطة عقلانية ثابتة"[٢].

تعتمد الديمقراطية القوية على المشاركة في مجتمع متطور لحل مشكلات متغايرة، وهو ما يخلق غايات عامة لم تكن موجودة من قبل عبر نشاطه ووجوده كمركز اتصال للبحث عن حلول تبادلية. في مثل هذه المجتمع، لا يتم استنباط الأهداف العامة من

مطلقات ولا "تكتشف" في اتفاق خفي مسبق بل يتم صياغتها من خلال فعل المشاركة العامة، التي تم إنشاؤها من خلال المداولات والأفعال المشتركة وتأثير المداولات والفعل على المصالح، والتي تتغير في الشكل والاتجاه عندما تخضع لهذه العمليات التشاركية.

هكذا تبدو الديمقراطية القوية قادرة على تجاوز حدود التمثيل والاعتماد على مباديء مستقلة خفية دون التخلي عن القيم المميزة للديمقراطية مثل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، والتي في الواقع، تتحصل على معان أكثر ثراءً وكمالا مما تمتعت به في أي وقت ضمن الإطار الأداتي للديمقراطية الليبرالية. إذ يتأسس الحل الديموقراطي القوي للحالة السياسية على الدعم الذاتي للنشاط المدني التشاركي والبناء المجتمعي المستمر الذي تزدهر فيه الحرية والمساواة وتتمتعان بالوجود السياسي. يتطور المجتمع عبر المشاركة، وفي نفس الوقت يجعل المجتمع المشاركة ممكنة "يقوم النشاط المدني بتعليم الأفراد كيف يفكرون بشكل عام كمواطنين، كما تمنح المواطنة النشاط المدني الإحساس المطلوب بالعمومية والعدالة. كما أن الحرية هي ما يتمخض عن هذه العملية، وليس ما ينتقل إلى هذه الحالة. إن الأنماط الليبرالية والتمثيلية للديمقراطية تجعل السياسة نشاطًا للمتخصصين والخبراء الذين يتضح أن مؤهلاتهم المميزة هي ببساطة أنهم ينخرطون في السياسة – حيث يواجهون الآخرين في بيئة تتطلب الفعل وحيث يتعين عليهم إيجاد طريقة للفعل، أما الديمقراطية القوية فهي سياسة الهواة ، حيث يتم إجبار كل شخص على مواجهة كل شخص آخر دون وساطة الخبير"[٣].

وتعد عمومية المشاركة عند باربر – كل مواطن هو سياسي – أمرًا ضروريًا في الديمقراطية القوية، لأن "الآخر" هو كيان مجرد يصبح حقيقيًا بالنسبة للآخر فقط عندما يلتقيه مباشرة في الساحة السياسية. ربما يواجهه باعتباره عقبة أو ينظر إليه باعتباره حليف، إلا أنه حقيقة واقعة لا مفر منه على طريق اتخاذ القرار المشترك

والعمل المشترك. وسنبقى جميعا مجرد ظلال عندما يمثلنا سياسيون أو كيانات اعتبارية. تخلق الديمقراطية القوية المواطنين الذين تعتمد عليهم لأنها لا تسمح بتمثيل للأنا أو النحن، لأنها تفرض مواجهة دائمة بيني كمواطن و "الآخر" كمواطن، مما يجبرنا على التشارك في التفكير والعمل. المواطن بحكم تعريفه هو المفكر الجمعي، والتفكير في النحن دائمًا ما يحول الكيفية التي يتم من خلالها إدراك المصالح وتحديد المنافع[٤].

في سياسة ديمقراطية قوية، المشاركة هي وسيلة لتحديد ماهية الذات، مثلما أن المواطنة هي طريقة للعيش. تفترض الفكرة الليبرالية القديمة، التي تقاسمها حتى الديموقراطيون المتطرفون مثل "توم بين"، أن المجتمع "يتألف من أفراد متمايزين وغير مترابطين [الذين] يجتمعون ، يتواصلون ويتحدون ويعارضون وينفصلون عن بعضهم بعضا بشكل مستمر، عندما توجههم حادثة ومصلحة، وظروف معينة "[٥]. ويرى باربر أن هذا المفهوم يكرر الخطأ الهوبزي في فصل المشاركة والنشاط المدني عن المجتمع. ومع ذلك، فإن المشاركة دون مجتمع، والمشاركة في مواجهة الإبادة، ومشاركة الضحايا أوالعبيد أوالعملاء أوالرعايا، هي مشاركة غير مطلعة على فكرة متطورة عن "جمهور" وغير معنية برعاية المسؤولية الذاتية، المشاركة التي هي مجزأة ولجزء من الوقت، وفاترة أو طائشة – كلها في النهاية مشاركة خجولة، وفشلها لا يثبت شيئًا[٦].

لقد أصبح من المعتاد بالنسبة للمدافعين عن الديمقراطية التمثيلية أن يخدعوا المشتركين بحجة مفادها أن المشاركة العامة الموسعة في السياسة لا تسفر عن نتائج عظيمة. فبمجرد تمكين الجماهير، فإنها لن تفعل أكثر من مجرد دفع المصالح الخاصة، والسعى لتحقيق الطموحات الأنانية، والمساومة لتحقيق مكاسب شخصية، كما يؤكد النقاد الليبراليون*. هذه المشاركة هي عمل الوحوش الحكيمة وغالبًا ما تكون أقل كفاءة من خدمات الممثلين الذين لديهم فهم أفضل بشهية الجمهور أكثر من

الجمهور نفسه. لكن مثل هذا المسار في الحقيقة لا يمنح الناس كل شارات السلطة ولا أي من أدوات المواطنة، من ثم يدينونهم بعدم الكفاءة. غالبًا ما ينغمس علماء الاجتماع والنخب السياسية في هذا الشكل من النفاق. إنهم يلقون الاستفتاءات على الشعب دون معلومات كافية أو نقاش كامل أو عزل حصيف بعيدا عن ضغوط المال ووسائل الإعلام ثم توبيخهم لافتقادهم القدرة على الحكم. إنها تغرق الشعب بالمشكلات الأقل قابلية للحل – النقل، والتضخم، والهياكل الضريبية، والسلامة النووية، وتشريعات الحق في العمل، والتخلص من النفايات الصناعية، وحماية البيئة، والتي أخفقت النخبة الممثلة نفسها في معالجتها، ثم يعيبون عليهم حالة عدم اليقين أو التردد أو التفكير الساذج التي يشوشون به خلال عملية اتخاذ قرار. فهل هناك جنرالات يدفعون بنادقهم إلى أيدي المدنيين، ويتعجلون باقحامهم في المعركة، ثم يطلقون عليهم رعاة البقر عندما يتغلب عليهم العدو؟[٧]

ليست الديمقراطية القوية حكومة من قبل "الشعب" أو حكومة من قبل "الجماهير" ، لأن الشعب ليس مواطنًا والجماهير مجرد بشر أحرار ولا يحكمون أنفسهم بالفعل. لا يمكن فهم المشاركة على أنها نشاط عشوائي من قبل ماشية منشقة أثيرت بنفس التدافع أو كحركة قطعية باهتة لحيوانات مستنسخة تهتز في انسجام تام. نظرًا لوجود العديد من المصطلحات السياسية المركزية، فإن فكرة المشاركة لها بعد معياري جوهري– وهو بعد مقيد بالمواطنة. الجماهير تثير الضجة، المواطنون يتداولون. تتصرف الجماهير، يفعل المواطنون؛ تتصادم الجماهير وتتشطر، ينخرط المواطنون ويتشاركون ويساهمون. في اللحظة التي تبدأ فيها "الجماهير" في التداول، والتفاعل، والمشاركة، والمساهمة، فساعتها لن يصبحوا جماهير وإنما مواطنين[٨].

أن أكون مواطناً وفقا لباربر هو أن أشارك بطريقة واعيةٍ تفترض الفهم والانخراط في نشاط مع الآخرين. هذا الوعي يغير المواقف ويضفي على المشاركة هذا الإحساس

بالنحن الذي يربطني بالمجتمع. أن تشارك هي أن تخلق مجتمع يحكم نفسه، وأن تخلق مجتمع يحكم نفسه هو أن تشارك. فمن منظور الديمقراطية القوية، فإن مصطلحي "المشاركة" و"المجتمع" هما وجهان لنمط واحد من الوجود الاجتماعي: المواطنة. مجتمع بدون مشاركة ينتج أولاً إجماعا وحشدا غير تأملي، من ثم تغذية المطابقة القسرية ، وتولد أخيرًا جماعية وحدوية من نوع يخنق المواطنة والاستقلال الذاتي الذي يعتمد عليه النشاط السياسي. إن المشاركة بدون مجتمع تنتج مشروعًا طائشًا ومتاجرة للمصالح التنافسية غير المباشرة "المجتمع بدون مشاركة يعقلن فقط النزعة الجماعية، مما يضفي هالة من الشرعية. المشاركة بدون مجتمع فقط عقلنة للنزعة الفردية فحسب، ما يعطيها هالة الديمقراطية"[٩].

إن النقطة الرئيسية المؤهلة في موقف "باربر" هو نقده الراديكالي للتمثيل، وهو نقد مستوحى من ادعاءات روسو الكلاسيكية، ذلك أن آليات "التفويض" المتأصلة في أشكال التمثيل السياسي التي تبلورت بوصفها استجابة للحاجة إلى ديمقراطية "قابلة للتنفيذ" في ظل الظروف الحديثة لدولة قومية كبيرة، قد أسفرت عن إضعاف عميق لمثل الديمقراطية: اليوم، تضمن الديمقراطية التمثيلية الكفاءة والمساءلة، ولكن ذلك على حساب تخفيض أو حتى تجنب الدور الذي ينبغي أن تلعبه المشاركة والمواطنة النشطة. إنها تختزل دور المواطنين، كما هو الحال مع نظرية شومبيتر وداونز ، إلى دور الناخبين، الذين يقتصر دورهم على تقييم دوري للحكام، وهو ما يستلزم إفقارًا دراماتيكيًا للديمقراطية.

تحاول الديمقراطية القوية تنشيط المواطنة دون إهمال مشكلات الحكومة الفعالة من خلال تعريف الديمقراطية كشكل من أشكال الحكومة التي يحكم فيها جميع الناس أنفسهم على الأقل في بعض المسائل العامة لبعض الوقت[١٠] "لقد أصررت – والكلام هنا لباربر – على أن الديمقراطية القوية تستلزم العلاقة المباشرة وجدية المشاركة

المحلية وقوة ومسؤولية المشاركة الإقليمية والوطنية [...] هذا لا يعني أن الديمقراطية القوية تطمح إلى المشاركة المدنية والحكم الذاتي في جميع القضايا في جميع الأوقات في كل مرحلة من مراحل الحكم على الصعيدين الوطني والمحلي. بل إنها تتطلع إلى بعض المشاركة بعض الوقت في قضايا مختارة. إذا كان باستطاعة جميع الناس المشاركة لبعض الوقت في بعض مسؤوليات الحكم ، فعندئذ ستحقق الديمقراطية القوية تطلعاتها".[١١]

تعني الديمقراطية قبل كل شيء الحكم الذاتي، ولكن لأنه من المستحيل عملياً توقع أن يتم التعبير عن الحكم الذاتي من قبل الجميع ، في كل مكان، في جميع المسائل وبشكل مستمر، يجب أن تتخلق ظروف بحيث يمكن أن يحدث هذا على الأقل في بعض القضايا، وعلى الأقل لبعض الوقت. من الضروري أن نضمن لجميع المواطنين إمكانية ممارسة الحكم الذاتي على الأقل في بعض المصالح المشتركة: فقط من خلال هذه الممارسة التشاركية يمكننا الحفاظ على "مغزى ووظيفة المواطنة" على قيد الحياة، وهو المفهوم الذي كان في طريقه صوب الضمور لو عهد بالمشاركة فقط للآليات الانتخابية للتشريع والتفويض، فعندما "نقوم بتفويض" فإننا لا نتخلى عن "السلطة" فحسب: بل نفقد أيضًا الإحساس الذاتي باستقلالنا المدني".[١٢]

وبينما تنظر الرؤية الليبرالية للحرية والسلطة كمتضادين، يعرف كل منهما عبر غياب "الآخر"، وتقدم صورة للإنسان على أنه " كائن غير نشط وغير مشارك ومنعزل، غير منخرط مع الآخرين، ومتمركز حول ذاته، ومن ثم حر"[١٣]، فعلى النقيض من ذلك، تنظر الديمقراطية القوية إلى الحرية كتجسيد كامل لاستقلال الفرد ومن ثم سلطته، الانغماس في الحياة الجمعية. الحرية، من ثم، هي ملكية ذاتية، تقرير مصير، تحقيق للذات للإمكانات البشرية. في هذه الصفحات، يأتي الطموح الأساسي في

المقدمة: رؤية مؤلف كلاسيكي للفكر الديمقراطي للقرن العشرين ، جون ديوي ، ورؤيته للديمقراطية كطريقة مشتركة للحياة و"السياسة كطريقة للعيش".[١٤]

لا يمكن للأفراد أن يحصلوا على "استقلالهم الذاتي"، إلا من خلال تجربة الحكم الذاتي، حتى ولو بشكل جزئي ومؤقت، وقدرتهم على التعبير وصياغة أحكام سياسية ومناقشتها بشكل علني، وبالتالي المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.

تتميز الديمقراطية الليبرالية المعاصرة بحد ذاتها باللامبالاة والاغتراب والعزلة. فمنذ عهد دي توكفيل، كان الاعتقاد السائد هو أن تعاظم الديمقراطية يمكن أن يلغي المؤسسات الليبرالية، لكن باربر يثبت أن تعاظم الليبرالية قد ألغى المؤسسات الديمقراطية " ترجع اللامبالاة السائدة التي تقوض الديمقراطية إلى هيمنة آليات التمثيل والتفويض التي غيبت الإحساس بالمواطنة النشطة والشعور الأصيل بالديمقراطية باعتبارها حكم ذاتي، وبالمشاركة باعتبارها واجب مدني. من ثم يجب تخليص مصير الحرية من براثن الليبرالية".[١٥]

تمثل الديمقراطية القوية عند باربر حركة تسعى إلى تأسيس "مؤسسات مبتكرة توفر نقطة انطلاق ملموسة لأولئك الذين يرغبون في إعادة توجيه الديمقراطية نحو المشاركة. ومع ذلك، فإن ممارسة الديمقراطية القوية لا تتطلب فقط برنامجًا سياسيًا ولكن استراتيجية سياسية: حركة سياسية مؤلفة من ديمقراطيين ملتزمين يفهمون أن لديهم مصلحة في تحقيق ديمقراطية قوية. هذه الحقيقة تعني أولاً وقبل كل شيء أن الديمقراطية القوية يجب أن تقدم برنامجًا منهجيًا الإصلاحات المؤسسية بدلاً من حزمة مجزأة من تعديلات خاصة وغير ذات قيمة".[١٦]

يبدو أن هدف تنشيط الثقافة المدنية أكثر أهداف باربر مركزية، فلإثراء جودة "الوضع التشاركي" للسياسة والديمقراطية: تتراوح هذه الابتكارات التشاركية من إحياء

اجتماعات البلدة التقليدية إلى جميع أشكال التجمعات السكنية، جميعها معروفة ومعتمدة بالفعل أو قابلة للتنفيذ[١٧].

وعلى الرغم من أن باربر يولي اهتماما خاصا بالمشاركة والنشاط على المستوى المحلي، إلا أنه معني أيضًا بمخاطر ضيق الأفق: ربما تكون الديمقراطية ضحية المحلية المفضية إلى مجتمعات مغلقة مكتفية ذاتيا. وعلى نقيض هذا الخطر، من الممكن الترويج لأشكال تشاركية مناسبة تكون قادرة على التعامل مع القضايا الأوسع للمنطقة والأمة[١٨].

إن القضاء على الفقر الديمقراطي المتزايد للمؤسسات التمثيلية يتطلب تطوير استراتيجية تمهد بشكل تدريجي "للسياسة في الوضع التشاركي" و"المكونات التشاركية" ضمن نسيج الديمقراطيات الليبرالية "ربما ندرك البرنامج الديمقراطي القوي بسرعة أكبر عن طريق إزالة بعض العقبات الليبرالية أولا؛ التمثيل، ونظام الحزب، والمقاطعات التشريعية ذات العضو الواحد، وفصل السلطات تتبادر إلى الذهن على الفور. لكن الإصلاحات الديمقراطية الحكيمة لابد أن تتم عن طريق إضافة مكونات تشاركية على الصيغة الدستورية، وليس عن طريق إزالة المكونات التمثيلية. الهدف من ذلك هو إعادة توجيه الديمقراطية الليبرالية نحو المشاركة المدنية والمجتمع السياسي، وليس تدميرها– وتدمير فضائلها إلى جانب عيوبها".[١٩]

ولأن الدعوة إلى "إلغاء الأحزاب" دعوة طوباوية تتوافق مع الدعوة إلى المدينة الفاضلة... فإن الديمقراطية القوية تستفيد من السمات التأسيسية لـ "النظام الليبرالي" أي، النظام الذي "ينجو من خلال التطوير، والتطوير من خلال تجميع طبقات مؤسسية جديدة تتوافق مع معالم ممارسة تم اختبارها تاريخيا حتى عند تغيير بعد النظام ومركز الثقل. فالديمقراطية القوية هي إستراتيجية تكميلية تضيف دون إزالة، وتعيد توجيه دون تشويه "لا توجد طريقة أخرى"، كما خلص باربر، مستخدماً نغمات واقعية تدريجية".[٢٠]

وبخلاف هذا العنصر السياسي، يدعونا باربر إلى ضرورة أن ندرك بوضوح بعض نقاط الارتباط بالتحول التداولي الذي يعد مجالا مهما من مجالات النظرية الديمقراطية المعاصرة. حيث يلعب البعد التداولي دورا حاسما: "الحديث العام"، الذي يفهم على أنه إحدى اللحظات الرئيسية لديمقراطية نابضة بالحياة. ومع ذلك، لا يمكن إقامة مثل هذه المحادثات بمعزل عن إجراءات أخرى، ولا بطريقة حصرية: يعتبر باربر أن المحادثات العامة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمرحلتين الأخريين من السياسة الديمقراطية والتشاركية: صنع القرار والفعل، وهذه هي العملية المحددة التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات، ثم تنفيذها. ويرى باربر أن الحديث العام مصطلح واسع يتضمن المداولات أيضًا، إلى جانب وضع جداول الأعمال، والاستماع، و"التعاطف".[٢١]

يرى باربر أن الديمقراطية في الوضع التشاركي تنطوي على اللحظات الثلاث (الحديث العام، وصنع القرار، والفعل) وبالتالي، ليس فقط النقاش حول القضايا العامة، وتشكيل الآراء في المجال العام، ولكن أيضا، في الأساس وفي نفس الوقت، القرار ومن ثم العمل على وضع تلك الخيارات التي تمت صياغتها ونضجها على أرض الواقع موضع التطبيق. "الديمقراطية القوية" ليست مجرد مشاركة متساوية وعادلة في المناقشات التي تسبق القرار، وإنما تستلزم أيضًا الافتراض والممارسة المباشرة للدور الحاسم، وفي وقت لاحق المشاركة والإنخراط المباشر في تنفيذ تلك الخيارات.[٢٢]

يتبنى باربر ترتيبات تشاركية مستوحاة من المبادئ الكلاسيكية للاختيار العشوائي والتناوب في تخصيص المناصب العامة، لكنه لا يفكر في هذه الترتيبات باعتبارها تخلق عالمًا تمثيليًا مصغرًا، بل كوظائف وأدوار جوهرية للحكم الذاتي المجتمعي. المواطنون الأحرار والمتساوون قادرون على ممارسة المهام الإدارية التي لا تحتاج كفاءات خاصة وضرورية: يمكن لجميع الأفراد أن يصبحوا في قضايا معينة، حكاما ومحكومين.[٢٣]

بلغة أخرى فإن كل فرد منا عندما يخرج من منزله إلي الحياة العامة فإنه يلتقي بآخرين من كل شكل ولون، وليس بالمماثلين، وهنا تكمن القدرة علي تكوين روابط ليس علي أساس استبعادي قائم علي الانتماءات الأولية كالعرق والدين والجنس، وإنما روابط علي أساس المصالح المادية المشتركة قادرة على إيجاد تقاطعات بين المواطنين، فالرجل والمرأة يمكن أن يدافعا معا عن أمر معين وليس بالضرورة أن تدافع المرأة عما يخصها أو أن يدافع المسيحي عن حقوقه بل يمكن أن يشترك المسلم والمسيحي معا في دفع قضية تتهددهما.. وهكذا، يكون الجهد المبذول هنا ذا طابع سياسي ومدني من خلال القنوات الديمقراطية الشرعية التي تنتمي إلي الدولة الحديثة من أجل إحداث التغيير.

ثانيا: مقومات الديمقراطية القوية

إن أهم ما في المجتمع الديمقراطي هو أنه، كما فهم روسو، "يحدث تغييرا ملحوظا في الإنسان"؛ وهذا يعني أنه من خلال المشاركة فيه، تمارس "قدرات الإنسان" ويتم تطويرها وتوسعة أفكاره ومشاعره وروحه كلها "يترك المجتمع الديمقراطي الضعيف البشر على ما هم عليه لأنه يتطلب من البشر فقط الاهتمام بالذات، ومن المجتمع فقط توفير آليات السوق وحمايتها. يخلق المجتمع الوحدوي[٢٤] قوة مشتركة لكنه يفعل ذلك من خلال تدمير الاستقلال الذاتي والفردية معا. أما في مجتمع الديمقراطية القوية يتحول الأفراد، يحافظون على استقلاليتهم لأن رؤيتهم لحريتهم واهتماماتهم قد تم توسعتها لتشمل الآخرين؛ وأصبحت طاعتهم للقوة المشتركة شرعية لأن رؤيتهم الموسعة تمكنهم من الإدراك عبر القوة المشتركة لعمل إرادتهم".[٢٥]

ولإنجاز مشروع الديمقراطية القوية، يحدد باربر مجموعة من المقومات التي لابد من تحققها، وتتمثل في:

١. الفعل. كان أرسطو على قناعة بأن ما يحدد هوية الإنسان قبل كل شيء هو الفعل. ربما يكون فولتير وروسو – اللذان قليلا ما اتفقا– قد كتبا هذا المعنى بقلم واحد، يقول فولتير" لقد ولد الانسان من أجل الفعل كما يتطاير الشرر إلى الأعلى. عندما يتوقف الانسان عن الفعل فإن ذلك مماثل لكونه غير موجود"[٢٦]. ويقول روسو" لقد ولد الانسان من أجل العمل والتفكير، وليس التأمل"[٢٧]. ومع ذلك ، في القرون الأخيرة ، كما لاحظ ماكفيرسون، "فكرة أن النشاط بحد ذاته ممتع، ومفيد ، قد اختفت تقريبًا دون أثر في ظل رؤية المذهب النفعي للحياة"[٢٨]. لقد قضت هانا أرندت الكثير من حياتها المهنية المثمرة تستنكر اختفاء vita activa كعنصر أساسي في الحياة السياسية. يعتمد المفهوم الضعيف للديمقراطية على الكثير من المواطنين السلبيين وغير النشطاء، حتى أن بيرنارد بيرلسون وزملاؤه قد تساءلوا، "إلى أي حد ستتطور الديمقراطية الجماهيرية إذا ما انخرط كل الناس بعمق في السياسة؟" [٢٩]إن مركزية التطور والتحول والخلق لفكرة الفعل في تعريف الديمقراطية القوية للديمقراطية ليس ميزة معيارية للتفكير الديمقراطي. في ديمقراطية قوية، السياسة هي شيء يقوم به المواطنون وليست شيء للمواطنين. النشاط هو الفضيلة الرئيسية، والمشاركة والالتزام والخدمة – المداولات المشتركة، والقرار المشترك، والعمل المشترك – هي السمات المميزة لها[٣٠].

٢. التعبئة الشعبية. تخلق الديمقراطية القوية جمهورًا قادرًا على إجراء مداولات واتخاذ قرارات عامة راشدة، وبالتالي ترفض الاختزال التقليدي لتصور أفراد ذريين ينشئون روابط اجتماعية من عدم. لكنها ترفض أيضًا خرافة المذهب التعاوني والاشتراكي التي تفترض مجتمعًا مجردًا سابق على الأفراد يستمدون أهميتهم وأهدافهم منه. من ثم، فإن الديمقراطية القوية معادية لهذه السوسيولوجيا

التاريخية الاختزالية التي تجعل الطبقة أو العرق أو الحركة الاجتماعية المحدد الوحيد لأفعال الفرد وتحاول إعادة بناء الكائنات الواعية ككائنات بشرية نقية. بعيدًا عن افتراض وجود مجتمع قبلي، تتفهم النظرية الديمقراطية القوية إنشاء المجتمع باعتباره أحد المهام الرئيسية للنشاط السياسي في الوضع التشاركي. إنها لا تعتبر الهوية التاريخية شرطا مسبقا للسياسة، بل إن السياسة هي المحدد للهويات التاريخية، ووسيلة لتحرير البشر من قوى تاريخية محددة.[٣١]

مع جون ديوي، تدرك الديمقراطية القوية أن "الجمهور ليس له أياد إلا أيادي البشر الفرديين. مع ذلك، فهي تدرك أيضًا "أن المشكلة الأساسية تكمن في تغيير فعل مثل هذه الأيادي حتى تتحرك وفق غايات اجتماعية"[٣٢]. لذلك ، تركز الاهتمام على السؤال ، "كيف يمكن تنظيم الجمهور؟" أو بلغتنا ، كيف يمكن تأسيس مجتمع مدني؟ يصبح تأسيس المجتمع هنا مصاحبًا لإنشاء المنافع العامة والأغراض العامة. وعلى العكس من ذلك، فإن تأسيس الغايات العامة يعتمد على تأسيس مجتمع من المواطنين الذين يعتبرون أنفسهم رفاقًا والذين وهبهم الله تعاطفا أكبر. المجتمع والمنافع العامة والمواطنة من ثم تصبح في نهاية المطاف ثلاثة أجزاء مترابطة لدائرة ديمقراطية واحدة تنمو بوصلتها لوصف جمهور حقيقي.[٣٣]

٣. **الضرورة.** إن الديمقراطية القوية حساسة تجاه عنصر الضرورة في الاختيار العام بشكل خاص. إن إحساسها الملموس بترابط الأحداث والترابط بين المواطنين في نظام سياسي متغير يحميها من تلك البراءة الخطيرة التي بها تتكر الليبراليون من المسؤولية عن القوانين والأحداث التاريخية وأنها ليست عن صنعهم. التشاركي مثل الواقعي، يرى أن السلطة أمر لا مفر منه. لكنه يدرك أيضًا أن القوة التي تم إضفاء الشرعية عليها والقوة المستخدمة هي ما

تجعل الحرية الاجتماعية والمساواة السياسية ممكنة. إن الديمقراطية القوية لا تضع السلطة والمسؤولية في مركز النشاط السياسي فحسب ، بل تعبرهما استجابة لا غنى عنها لحاجة الإنسان إلى الفعل في مواجهة الصراع– الذي يمثل الشرط المسبق للسياسة نفسها[٣٤].

٤. الاختيار. من الواضح أن المشاركة تفترض أن المواطنين قادرون على الاختيار ذي المغزى والمستقل. الموافقة دون استقلال ليست موافقة. تعزز المشاركة من الرغبة في الاختيار في أنها تدفع باتجاه الانخراط المباشر للعقل المتداول وإرادة الاختيار. في حين أن العملاء أو الناخبين أو المصوتين أو الجماهير ربما يتم وصفهم بطرق تغفل وكالتهم الحرة، فلا يمكن فعل ذلك مع المشاركين: الاختيار الفردي هو جوهر فكرة التشريع الذاتي عبر المشاركة. إن الديمقراطية القوية تتجاوز الفكرة البسيطة للوكالة الحرة والتي تشترك فيها جميع النظريات الديمقراطية[٣٥].

٥. الرشد. إن الديمقراطية القوية ترى أن الاختيارات والأفعال العامة يجب أن تكون أكثر من مجرد تعسفية أو تعبير عن مصلحة ذاتية محضة، ولكنها أيضا لا يمكن أن تكون علمية أو قابلة للتصديق وفقًا لمعايير الفلسفة المجردة، يجب أن تكون "راشدة" على الأقل. إن الطريقة التي من خلالها تلبي العمليات التشاركية للتشريع الذاتي المستمر والمباشر هذا المعيار هي جوهر المشروع الديمقراطي القوي. هنا تجدر الإشارة إلى أن الرشد ليس شرطا مسبقا مجردا للسياسة، بل اتجاه تولده السياسة الديمقراطية القوية نفسها.[٣٦]

٦. الصراع. تنظر كل أشكال الديمقراطية التعددية إلى الصراع على أنه أمر محوري في السياسة، ولكن غالباً ما يتهم التعدديون نظريات المشاركة بأنها تلطف الصراع لصالح التوافق. الديمقراطية التوافقية تحل الصراع عبر إخراجه

خارج الدائرة السياسية منذ البداية. الديمقراطية القوية مختلفة. إنها فريدة بين الأشكال غير التمثيلية في أنها تعترف (بل وتستخدم) مركزية الصراع في العملية السياسية. يميزها هذا الاعتراف بشكل جذري عن الأنماط الوحدوية من الديمقراطية وعن الانتهاكات الجماعية والوحدوية للشيوعية.

تقاوم الديمقراطية القوية الفكرة الليبرالية القائلة بأن النزاع صعب التسوية وعرضة في أحسن الأحوال فقط للمساومة أو التسامح، وترى ضرورة تطوير سياسة يمكن أن تحول الصراع إلى تعاون عبر مشاركة المواطنين والمداولة العامة والتربية المدنية. تبدأ النظرية الديمقراطية القوية بالصراع ولكنها لا تنتهي به: هي تقر بالصراع لكنه تطوره في النهاية بدلاً من أن تستوعبه أو تقيده[٣٧].

٧. **عدم وجود أرضية مستقلة**. ربما تكون أعظم فضائل الديمقراطية القوية، وبالتأكيد ما يجعلها فريدة من نوعها، وما يجعلها تسفر عن سياسة ذاتية الحكم. إن إجراءات التشريع الذاتي وبناء المجتمع الذي تعتمد عليه قائمة بذاتها وتصحح نفسها بنفسها، وبالتالي فهي مستقلة حقًا عن المعايير الخارجية أو الحقائق ما قبل السياسية أو الحقوق الطبيعية. تعمل سياسة ديمقراطية قوية في عالم من ادعاءات القيم والحقيقة، ولدى كل المشاركين في العملية السياسية بطبيعة الحال أفكارهم الخاصة حول الحق والمصلحة والحقيقة. هذا الشكل من السياسة ليس أي شيء سوى " قيمة متحررة" بالمعنى الذي نسبه الوضعيون إلى السياسة. لكن استقلالية العملية الديمقراطية في ظل ديمقراطية قوية تعادل مدخلات القيمة. إنها تمنح لقناعات ومعتقدات كل فرد مكانًا متساويا للانطلاق، وتربط الشرعية بما يحدث للقناعات والمعتقدات في سياق الحديث والفعل العام وليس وفق وضعهم الابستيمي السابق. وبالتالي فإن شرعية القيمة

هي سمة من سمات علانيتها، حيث يتم تنقيحها أو تغييرها أو تحويلها في مواجهة جمهور وأعراف عامة شرعها الجمهور بالفعل عبر سياساتها.

لا تختار السياسة في الوضع التشاركي بين قيم تعتبر شرعيتها مسألة سجل مسبق أو تصادق بشكل مجرد عليها. هي تجعل التفضيلات والآراء تكتسب الشرعية من خلال إجبارها على التركيز على المداولات العامة والحكم العام. فهي لا تكتفي بشرعيتها بل تتطور عبر العمليات التي تخضع لها.

لا يعتمد صواب الأفعال العامة إذن على فكرة ما قبل سياسية حول حق سياسي مجرد ولا مفهوم بسيط للإرادة الشعبية أو الرضا الشعبي. نظرًا لأن ما هو مهم ليس موافقة محضة وبسيطة ، بل موافقة فعالة للمواطنين المشاركين الذين أعادوا بناء قيمهم كمعايير عامة عبر عملية تحديد هوية قيم الآخرين والتعاطف معها. يمكن هذا المنظور الديمقراطية القوية من الاستعاضة عن النقاش المعتاد حول "الحق المجرد" مقابل "الإرادة الشعبية" بمناقشة أكثر واقعية وملاءمة من الناحية المؤسسية لطبيعة المواطنة وإنفاذها كحكم سياسي[٣٨].

ثالثا: الديمقراطية القوية والديمقراطيات الضعيفة

على الرغم من أن النقد الموجه للنموذج الليبرالي في نص باربر كان قويًا وله دوافع جيدة وجذريًا، إلا أنه يبدو أن نموذجًا بديلاً لا يمكن أن يظهر إلا عن طريق تعريف "سلبي" ، كنقد لأوجه القصور والقيود ، أو الاستنزاف التدريجي للأول. نموذج لا يمكن تعريفه إلا بأنه "قوي" ، مقارنة بكل ما هو "هش".

يعدد "باربر" أنواع الديمقراطيات الموجودة في العالم، والتي تطبق في أكثر من مكان. فهناك ما يسميه : الديمقراطية السلطوية، والديمقراطية القانونية، والديمقراطية التعددية، وكلها تصنف باعتبارها ديمقراطية تمثيلية، لا ترقي لأن تكون ديمقراطية

قوية، حيث إن قوة الديمقراطية تعني مشاركة الناس في كل صغيرة وكبيرة في أمور الحياة اليومية، أو بتعبير أدق: «إنها الحكم الذاتي للمواطنين، وليس الحكم باسمهم أو تمثيلهم».

الديمقراطية السلطوية: يعرف النموذج السلطوي للديمقراطية من خلال تركيز السلطة في يد مسؤول تنفيذي مركزي دفاعا عن الأمن والنظام، واللذان يمثلان مبررات وجودها. تعتمد الديمقراطية السلطوية على مواطنة متنوعة ونخبة حاكمة مميزة، لكنها لا تزال تمثيلية لأنها مسؤولة أمام الشعب أو "الجماهير" التي تختارها.

تحل الديمقراطية في الوضع السلطوي النزاع في غياب مبدأ مستقل من خلال التنازل إلى نخبة تنفيذية تمثيلية توظف السلطة في السعي لتحقيق المصالح الإجمالية لدوائرها الانتخابية. فموقف الحكومة مركزي ونشط، وموقف المواطن خجول ولكنه موحد من خلال تفسير النخبة لمصالح المواطنين. تتحاز النظم السلطوية للسلطة التنفيذية، حيث تلعب السلطة التنفيذية دورا تشريعيا بارزا أيضا[٣٩].

يرى باربر أن الديمقراطية السلطوية معيبة لأنها تميل إلى الهيمنة، وهي إيجاليتريانية بشكل غير مكتمل، ولديها رؤية ضعيفة للمواطنة تنحصر في اختيار النخب. هي أيضاً معيبة بسبب صعوبتين كبيرتين تتقاسمهما مع كل الأشكال الضعيفة الأخرى للديمقراطية: اعتمادها على التمثيل الذي يصبح بديلا عن سياسة الحكم الذاتي. وكذلك إحلالها فضيلة السياسيين محل النشاط السياسي، والتميز في السياسة محل المواطنة النشطة[٤٠].

الديمقراطية القانونية: يعرف النموذج القانوني للديمقراطية من خلال الحكم والفصل وحماية الحق من خلال ممثل قضائي مستقل يحكم بشكل غير مباشر عن طريق وضع قيود على الموظفين الحكوميين. مثل النموذج السلطوي، تعتمد الديمقراطية القانونية على مواطن خجول ينظر إلى المحاكم على أنها مؤسسة قادرة على الوساطة

وإنفاذ القواعد الأساسية التي تدعم المجتمع المدني وتحد من نطاق ومقاصد كل نشاط حكومي.

تحل الديمقراطية في الوضع القانوني النزاع في غياب مبدأ مستقل من خلال الإذعان إلى نخبة قضائية تمثيلية، وذلك بتوجيه من القواعد الدستورية وقبل الدستورية، تدير الاختلافات وتفرض الحقوق والواجبات الدستورية. الفقه الفلسفي للديمقراطية الذي مارسه جون رولز بصورة مقنعة للغاية، ورونالد دوركين ، ومؤخراً بروس أكرمان يجسد نظرية الديمقراطية القانونية[٤١].

يعتبر الموقف الحكومي هنا مركزي لكنه أكثر محدودية من الوضع السلطوي. المواطنون يقظون، لكنهم حريصون على الطبيعة الذرية التافهة للحقوق، والتي غالبًا ما تكون مجزأة. يكون التحيز المؤسسي مشروعا من الناحية القانونية، على الرغم من أن القضاء غالباً ما يغتصب ويمارس بطريقة غير مشروعة وظائف تشريعية.

يرى "باربر" أن الديمقراطية القانونية معيبة لأنها تفسد العملية التشريعية ولها تأثير تآكلي على نشاط المواطن ولأنها تعتمد أيضا على مبادئ تمثيلية وتعيد تقديم مباديء مستقلة في المجال السياسي مثل الحق الطبيعي، والقانون الأعلى، والدستور[٤٢].

الديمقراطية التعددية: يتميز النموذج التعددي للديمقراطية بحل النزاع عبر المساومة والتبادل في "أسواق حرة" في ظل حكم "عقد اجتماعي" يجعل الوعود ملزمة. الحرية هي المبدأ الفعال للأسواق وهدفها الرئيسي، مما يجعلها المبدأ التبريري الرئيسي للسياسة في وضع السوق. على عكس الديمقراطية السلطوية والقانونية ، يعتمد النموذج التعددي على مواطنين فاعلين نشطين، منشطرين إلى أفراد وجماعات وأحزاب أو غير ذلك، يتابعون بحماس مصالحهم الخاصة ضمن إطار تفاوض تشريعي تنافسي.

إن الديمقراطية التعددية تحل النزاع العام في غياب مبدأ مستقل من خلال المساومة والتبادل بين الأفراد والجماعات الحرة والمتساوية، التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة في سوق يحكمه العقد الاجتماعي[٤٣].

تشمل الأمثلة على النظرية الديمقراطية التعددية نظريات الديمقراطية الاقتصادية ومجموعة المصالح التي قدمها انطوني دونز أو مانكور أولسون، ونموذج روبرت داهل "التعددي"، وتعددية التيار السائد في العلوم السياسية الأمريكيةLaissez-faire.

إن نموذج السوق هو أكثر أنواع الديمقراطيات التمثيلية تحررا: الحكومة غير مركزية –غالبًا ما تكون فيدرالية– ، ولكنها نشطة، المواطنة حتى وإن كانت مجزأة، لكنها أكثر نشاطا بكثير من الحالتين الأخريين. التحيز المؤسسي لصالح السلطة التشريعية، على الرغم من أن التشريع ليس أكثر من نتاج النظام المهيمن للتفاوض والتبادل من كونه مدخل من مدخلاته.

على الرغم من ذلك، يرى "باربر" أن الديمقراطية التعددية معيبة لأنها لا تستطيع تحفيز تفكير عام أوغايات عامة من أي نوع؛ لأنها تفتقر إلى العالم الحقيقي للقوة؛ ولأنها تستخدم المبدأ "التمثيلي" وتعيد إلى السياسة أساسًا سريًا مستقلًا وهو أوهام السوق الحرة واليد الخفية والنفعية الساذجة لسميث وماندفيل وبنتام التي من خلالها يحقق السعي صوب المصالح الخاصة بشكل عجيب الصالح العام[٤٤].

يتوافق النمط السلطوي بطرق عديدة مع المذهب الواقعي ؛ ويستدعي النمط القانوني، في تأكيده على الحقوق واهتمامه بحدود الحكومة ، أسس الحد الادنى والفوضوية ؛ وتشارك التعددية ، كنظرية للمساومة والتبادل تفترض الحرية والتسامح، في بعض تحيزات الحد الادنى. لكن ما زال واضحًا أن الأنماط السلطوية والقضائية والتعددية للديمقراطية – ووفق مبادئها الأساسية النظام والحق والحرية على التوالي–

لعبت جميعًا دورًا في الديمقراطية الليبرالية كما تمارس في الغرب على مدار القرنين الماضيين. ساهمت نقاط الضعف الخاصة بهم في ضعف الديمقراطية الليبرالية.

إن نقطتي الضعف التي تتقاسمها جميع أنماط الديمقراطية الليبرالية وفق باربر هما:التمثيل والعودة إلى سياسات يفترض أنها مستقلة ذاتيا لأسباب مستقلة خفية. ففي ظل حكومة تمثيلية ، يكون الناخب حراً فقط في اليوم الذي يدلي فيه بصوته. ومع ذلك، قد يكون لهذا الفعل عواقب غريبة في نظام يستخدم فيه المواطنون حقهم الدستوري فقط لاختيار نخبة تنفيذية أو قضائية أو تشريعية بدورها تمارس أي واجب آخر ذو أهمية مدنية. أن تمارس الحق الدستوري يعني بشكل مؤسف أيضًا أن تتخلي عنه. يسرق المبدأ التمثيلي من الأفراد المسؤولية النهائية عن قيمهم ومعتقداتهم وأفعالهم. ليس هناك الكثير من التفاؤل تجاه القيم الغربية الأساسية مثل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية مما يرغب الديمقراطيون الضعفاء[٤٥].

يتعارض التمثيل مع الحرية لأنه يفوض وبالتالي يغرب الإرادة السياسية على حساب الحكم الذاتي الحقيقي والاستقلال الذاتي. كما حذر روسو ، "اللحظة التي يسمح فيها شعب بتمثيله، هي اللحظة التي يفقد فيها حريته". الحرية والمواطنة متلازمتان. كل يديم ويعطي الحياة للآخر. الرجال والنساء الذين لا يتحملون بشكل مباشر المسؤولية عبر التداول المشترك، والقرار المشترك، والفعل المشترك للسياسات التي تحدد حياتهم العامة ليسوا أحرارا على الإطلاق، مع أنهم يتمتعون بالأمان والحقوق الخاصة والتحرر من التدخل[٤٦].

يتعارض التمثيل مع المساواة ، لأنه بالكلمات الذكية للكاتب الكاثوليكي الفرنسي في القرن التاسع عشر ، لويس فيويلو ، " عندما أصوت ، تسقط مساواتي في الصندوق مع صوتي، هما يختفيا معًا"[٤٧]. إن المساواة ، التي يتم تفسيرها بشكل حصري في حدود الشخصية المجردة أو من حيث المساواة القانونية والانتخابية ، تغفل المحددات

الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة التي تشكل تجسيدها الواقعي. في غياب مجتمع، المساواة هي محض وهم يقسم بنفس السهولة التي يوحد بها بل ويثير شبح مجتمع جماهيري مؤلف من نسخ مستهلكة لا يمكن تمييزها[٤٨].

أخيرًا، يتعارض التمثيل مع العدالة الاجتماعية لأنه يتعدى على الاستقلال الشخصي والاكتفاء الذاتي الذي يتطلبه كل نظام سياسي، لأنه يضعف قدرة المجتمع على العمل كأداة تنظيمية للعدالة، ولأنه يعوق تطور جمهور مشارك ربما تضرب فكرة العدالة بجذورها فيه[٤٩].

في مجتمع ديمقراطي قوي يتحول الأفراد عبر الانخراط في التفكير المشترك والعمل المشترك إلى مواطنين. إن المجتمع الديمقراطي القوي ليس رابطة للأصدقاء، لأن الرابطة المدنية هي نتاج الصراع والقصور وليس الإجماع. لكن هذا المجتمع لا يمكن أن يظل رابطة للغرباء لأن أنشطته تغير البشر ومصالحهم.

رابعا: تحديات الديمقراطية القوية

تقول المفارقة القديمة هناك أربعة حواجز لا يمكن للشيوعية التغلب عليها: الخريف والشتاء والربيع والصيف. هناك ثلاث عقبات على الأقل أمام الديمقراطية القوية: المجتمع الجماهيري والمشكلة التي يثيرها؛ الرأسمالية والمشكلات التي تتمخض عنها مثل عدم المساواة والخصوصية؛ وغياب أرضية مستقلة والتي تثير مشكلة عدم اليقين في نهاية المطاف.

١. مشكلة النطاق.

في العالم القديم وبداية العالم الحديث كانت الديمقراطية مفضلة باعتبارها الشكل السياسي الأكثر ملائمة في المجتمعات الصغيرة أو مجتمعات الوجه لوجه. بينما أكد كل من القدماء والمحدثين على أن النطاق الإمبراطوري يتطلب حكومة إمبراطورية، وأن الحكم الملكي وحده مناسب للدول الكبيرة. لم يعتقد

مونتيسكيو ولا روسو ولا الآباء المؤسسون لأمريكا أن المبدأ التشاركي ربما ينجح في جمهوريات معقدة ذات مساحة كبيرة وسكان متنوعين وأراض ممتدة. ولقد أضعف مؤسسو أمريكا من طموحهم الديمقراطي من خلال مجموعة من الحلول الوسط. كان التمثيل والجمعية المنتخبة وفصل السلطات والفيدرالية والمجالس الشعبية الثنائية هي الابتكارات الدستورية الأكثر بروزًا والتي تهدف إلى تكييف الديمقراطية مع واقع الأمة التعددي والمتنوع اقتصاديا ذات الأبعاد القارية.

يبدو أن الديمقراطية القوية، التي تنتقد التأثير الموهن لمؤسسات مثل التمثيل والحكومة الحزبية، يبدو أنها تهاجم ذات الأجهزة التي من خلالها جعل المؤسسون الروح الديمقراطية قابلة للحياة في عالم النطاق الواسع الجديد. هذا الحذر من الديمقراطية غير المقيدة، الذي تم المصادقة عليه في العقود الأخيرة من قبل العلماء الاجتماعيين ذوو القناعات السياسية العديدة والمختلفة، لم يذهب دون إجابة[٥].

قبل البحث عن حلول للمعضلات التي تثيرها مشكلة النطاق – ولن تكون هناك حلول سهلة – علينا أن نفهم العديد من الجوانب ذات الصلة بتلك المشكلة. بادئ ذي بدء، على غرار الكثير من المعايير السياسية، فإن النطاق السياسي هو إجراء تنظيمي وليس أساسي. إنه يرتبط بعلم النفس والتكنولوجيا. كم تبلغ مساحة البلد الكبير؟ كم عدد البشر الذين يشكلون "جمهوره"؟. في السياسة لا توجد قياسات مطلقة للنطاق. يمكن لراية البيسبول أن تجعل أخوة وأخوات مدينة كبرى غرباء. ويمكن للإجراءات التخاصمية مثل الدعوى التجارية أن تجعل الأعداء العنيدين للمدينة الصغيرة أصدقاء.عندما دعا وليم جيمس إلى "معادل أخلاقي للحرب" ، كان يبحث عن طريقة لتحفيز أشكال

غير ضارة من الروابط وقت السلم، ومن ثم إلى إلغاء تأثير النطاق. في مؤلفه القرية العالمية، عبر مارشال بشكل درامي عن قدرة التلفزيون على تحويل جمهور كبير متنوع إلى مجتمع واحد صغير الحجم متحد من خلال القيم والمعتقدات المشتركة. إن النطاق مقياس نسبي، فنحن نتحدث أيضًا عن أمريكا تتألف من مجموعات صغيرة فردية لا حد لها وثقافات فرعية ضمن ثقافتنا ذات النطاق الواسع.[٥١]

يرى باربر أنه إذا كان الحكم الذاتي في زمن أرسطو لم يمتد إلى ما بعد المنطقة التي يمكن للإنسان أن يجتازها في يوم واحد حتى يمكن لجميع الأشخاص حضور أي تجمع، فإن الحجم الأقصى المسموح به للمدينة يجب أن يتسم بالمرونة التي تتمتع بها التكنولوجيا ذاتها. مازال جيفرسون قلقا حول النطاق؛ لقد تساءل عن كيفية عمل الديمقراطية في الغرب حيث المسافات "شاسعة للغاية" بالنسبة للناس الطيبين والمجتهدين وحيث لا يحضر سوى "المتسكعون في المحاكم وحولها" اجتماعات المقاطعة. ولكن، بحلول منتصف القرن التاسع عشر، امتلأت الصحافة بإعلانات قوية مفادها أن العصر الجديد للآلات سيتيح إمكانية "إبادة المكان والزمان". أصبحت مرونة النطاق حقيقة واقعة في الحياة المعاصرة، حيث غمرت المحركات البخارية، والسكك الحديدية، والكهرباء، ومحرك الاحتراق الداخلي، والتليفون الأمة، مما أدى إلى تقلص الأراضي في سلسلة من التشنجات التكنولوجية المفاجئة، وبالتالي تحويل قارة شاسعة إلى ثقافة سياسية واحدة. اليوم تقلص حدود المجتمع التكنولوجي حدود المجتمع العالمي. تربط أنظمة الاتصالات الإلكترونية للشركات متعددة الجنسيات والبنوك الدولية ملايين العمال في عشرات البلدان معًا بكفاءة أكبر

من الروابط المباشرة التي كانت توحد المواطنين في مقاطعة القرن التاسع عشر.[٥٢]

النطاق تحديًا قابلاً للتسوية وليس حاجزًا لا يمكن التغلب عليه. فالديمقراطية القوية التي تعتمد بشكل كبير على التواصل المباشر، قادرة على التعامل مع هذا التحدي من خلال الخيال التعاطفي والحديث والعمل المشتركين.

في الحكومة التمثيلية يكون الفرق بين الديمقراطية والملكية غير مهم على الإطلاق – إنه ليس فرقًا من حيث الجوهر بل في الشكل. فالشعب ذو السيادة ينتخب، محل الملك، عددًا من الملوك الصغار. لا يتمتع الفرد بحرية واستقلال كافيين لتوجيه حياة الدولة، هو يسمح لنفسه بشكل نهائي بأن يحرم من حقوقه الأساسية. علاوة على ذلك ، كما توقع ميشيل ببراعة "أصبحت المشكلات التي يفرضها النطاق المتسع بشكل متزايد تزداد سوءًا بفضل التمثيل، الآلية نفسها الذي كان من المفترض أن تخفف منها. لقد أصبح من العبث أكثر فأكثر محاولة "تمثيل" كتلة غير متجانسة في جميع المشاكل التي لا يمكن حلها والتي تنشأ عن التمايز المتزايد لحياتنا السياسية والاقتصادية"[٥٣]. أن تمثل، بهذا المعنى، يعني أن تتنكر الرغبة الفردية الخالصة وتقبل باعتبارها إرادة الجماهير.

تحدث الرؤساء المحدثين عن تمثيل ولاية الشعب أو إرادة الأمة، إلا أن برامجهم تعكس بشكل عام مصالح خاصة؛ الإرادة العامة، التي تعتمد على الحديث المشترك والرؤية المشتركة، لن يمكن تمثيلها. يقول روسو "إن اللحظة التي يسمح فيها الناس بتمثيل أنفسهم هي لحظة فقدان الحرية"[٥٤]. يعتمد مبدأ

الإرادة على الاستقلال الذاتي والنشاط، ولا يمكن تفويض أي منهما دون إفساد طابعهما الأساسي.

٢. الرأسمالية ومشكلة اللا مساواة.

لا تتطلب السياسات الديمقراطية القوية أنظمة اقتصادية معينة ولا تتطابق معها. ومع ذلك ، يمكن أن تسبب ثلاثة عوامل مهمة في أن تتداخل رؤية وحقائق الرأسمالية الاحتكارية الحديثة وتعرض الديمقراطية القوية للخطر: (١) عقيدة الحتمية الاقتصادية التي يتبناها اقتصاديو الرأسمالية، سواء على اليمين أو اليسار؛ (٢) الطابع الخاص للفردية الاقتصادية ونهج السوق؛ و(٣) تعملق الشركات المتعددة الجنسية الاحتكارية الحديثة، التي تمثل الوريث للحرية المتآكلة للشركات الصغيرة المستقلة.

من الواضح أن التزام الديمقراطية القوية باستقلال المجال السياسي عن أية أسس مستقلة ينطوي على رفض الحتمية الاقتصادية. إن الأجواء المادية وليس البنية الاجتماعية للرأسمالية وللماركسية هي ما ينفر الديمقراطيين الأقوياء. إن الاعتقاد بأن علاقات الملكية أو الطبقة سابقة على العلاقات السياسية والاجتماعية، والاعتقاد بأن السياسة هي أداة للأغراض الاقتصادية الخاصة ولجعل السلطة السياسية مشتقة من القوة الاقتصادية، إنما هو اختزال للسياسة إلى استدلال منطقي من أساس مستقل غير سياسي. فكما تستمد الماركسية حتميتها من نفس المصادر التاريخية لما بعد التنوير مثل الرأسمالية، فمنطق وابستمولوجيا الرأسمالية هي التي تسيء للديمقراطية وليست المؤسسات الرأسمالية أو القيم الرأسمالية. لكي يتم فهم السياسة بطريقة ديموقراطية، لا يمكن التعامل معها باعتبارها البنية الفوقية الملازمة لبعض القواعد الاقتصادية المحددة: فجودة التنظيم الذاتي التي تجعل السياسة ديمقراطية تقطع أو تضعف

على الأقل اعتمادها على الاقتصاد. في حروبهم حول أي التناقضات أهم ، أي المؤسسات أكثر تفضيًا إلى الإنتاجية، وأي الطبقات أكثر استغلالًا، لم يلاحظ الرأسماليون ونقادهم الاشتراكيون أنهم يتشاركون في فرضية حتمية ومعادية للديمقراطية وهي أن المجتمعات غير قادرة على صنع تاريخها عبر الحديث والعمل المشتركين.[٥٥]

يشير هذا النقاش مباشرة إلى السمة الثانية للفكر السياسي الرأسمالي الحديث التي تعرض الديمقراطية القوية للخطر: خصوصيتها المتفشية. إن عقيدة اليد الخفية – وهي أن المنافع العامة تتحقق خلال المسعى الفردي لتحقيق المصالح الخاصة – لها نتيجة طبيعية سلبية: إن السعي السياسي الواعي للمنافع العامة من جانب الجهات الفاعلة الخاصة –الشركات والأفراد– يدمر الحقوق والقيم الخاصة. لذلك فإن فريدمان يساورني تمامًا بشأن ازدرائه للحجج التي يقدمها الليبراليون حول "المسؤولية الاجتماعية للأعمال". يقول فريدمان "هناك مسؤولية اجتماعية واحدة فقط للأعمال التجارية – استخدام مواردها والمشاركة في أنشطة مصممة لزيادة أرباحها"[٥٦]. قد تتضمن هذه الأنشطة أيضًا محاولات لتخريب السوق نفسه عبر خلق احتكارات — لأن المعيار النهائي هو الحق المطلق للأفراد في التصرف والتفاعل كما يحلو لهم دفاعا عن مصالحهم.

مشكلة هذه الحجة، من وجهة نظر ديمقراطية، ليست في أنها تطالب البشر بالجشع أو التنافس، ولكن أنها تطالبهم بالتجرد من الخيال. إنها تطالب المفاوض بعدم الاعتراض على "خصمه" بتعاطف، لأن ذلك يفسد التبادل بينهما. انها تطالب المشتري ألا يفكر في ما إذا كان البائع يحصل على سعر

عادل مقابل سلعته عندما تقاس باحتياجاته أو بما يستحقه وليس وفقا للسوق، لأن ذلك سيحدث إخلالًا في آلية السوق.[٥٧]

إن الاقتصادي "كآلة حاسبة للمصلحة الذاتية يعرقل الديمقراطية لأن المنافس الأناني في السوق الحرة، سلب من خياله، ثم قيل له إن الافتقاد إلى الخيال أمر لا غنى عنه ليس لنجاحه الشخصي فحسب، ولكن أيضًا لفضيلة النظام العام، سيحرم من القدرات الوحيدة التي تصنع الإرادة المشتركة وتخلق مجتمعات سياسية. الأفراد الذين تم تعليمهم التفكير كمشاركين أنانيين في السوق من غير المرجح أن يكونوا قادرين على التفكير كمشاركين عموميين في السياسة. الديموقراطية الليبرالية تجعل من هذا القيد فضيلة من خلال التعامل مع السياسة باعتبارها ساحة لمنافسة السوق لا يمكن تمييزها عن الاقتصاد "سياسة مجموعة المصالح".[٥٨]

إن الواقعة الرأسمالية الثالثة التي تشكل تحديًا للديمقراطية القوية هي تضخم النموذج الرأسمالي نفسه. إن العلاقات الفعلية بين "الرأسمالية" الحديثة و"الديمقراطية" الحديثة لا تتحول إلى مسائل مجردة تتعلق بالحرية والمساواة والوظائف المناسبة للقطاعات "العامة" والخاصة"، بل حول الليثانيين الجدد الغريبة للاقتصاد الحديث: الشركات متعددة الجنسيات، البنوك الدولية والكارتلات (مثل أوبك). هذه المنظمات الضخمة البيروقراطية والهائلة المدى بحيث لا تكون خاصة، وغير مسؤولة ولا تخضع للمساءلة عن أن تكون عامة، أحدثت ثورة في النقاش التقليدي حول الرأسمالية والديمقراطية.

يطور مديرو الشركات لغة أكثر صلة بالنظام والأمن والتنظيم والبيروقراطية والعقلانية. على النقيض من تصوير جورج جيلدر لرجال الأعمال باعتبارهم مغامرين إيثاريين يواجهون مخاطر جسيمة نيابة عن مجتمع خجول،

تعد طبقة المديرين التنفيذيين بين أكثر البشر تفاديًا للمخاطر. لم تقم الولايات المتحدة بجعل صناعاتها ذات طابع اجتماعي، ولكنها رائدة فيما أطلق عليه عالم الاجتماع ثيودور لوي "اجتماعية المخاطر". أي أنها تترك الأرباح للقطاع الخاص وتضع كل المخاطر على القطاع العام، عبر نشرها بحكمة على أظهر دافعي الضرائب. من ثم يطرح باربر عددا من التساؤلات: ماذا يتبقى في التمييز بين القطاعات بعد اكتمال هذه العملية؟ ما هو المعنى الذي يمكن أن يقدمه أنصار السوق الحرة من أجل "التحرر من الفقر" في ظل هذه الظروف؟ هل يجب أن يتخلى الديموقراطي عن السيطرة الكاملة على الأبعاد الاقتصادية لحياته المشتركة إلى سوق غير موجود؟ هل هو بحاجة إلى التظاهر بأن الاحتكارات الضخمة التي تستخدم أرباحها أساسا لتمويل عروض استحواذ غير منتجة وأن مخططات الاندماج غير الضرورية (وغير الليبرالية) هي ضمانات أفضل لحريته من حكومة يحتفظ بالسيطرة الرسمية عليها على الاقل؟.[٥٩]

ربما تظل العلاقة بين الرأسمالية والديموقراطية إشكالية ومثيرة للجدل، لكن علاقة الشركة الاحتكارية متعددة الجنسيات بالديمقراطية لا تتضمن مثل هذا الغموض. الشركة غير متوافقة مع الحرية والمساواة ، سواء تم تفسيرها بشكل فردي أو اجتماعي. مثل ليل جميع الأبقار فيه ذات لون أسود، إنها تمحو التمييز بين القطاعين العام والخاص. أنها لا تترك مساحة لا للمواطنة ذاتية الحكم ولا للعقد الطوعي. إنها تحطم الحرف الصغيرة وتزيح فكرة النشاط الذاتي بفكرة العقلانية النظامية. إنها لا تستوعب العلاقات التعاقدية للديمقراطي الليبرالي ولا العلاقات العاطفية للديمقراطي الوحدوي؛ هي ترى أن الحديث المشترك والعمل المشترك – التعاطف والخيال – للديمقراطي القوي تمثل خطورة كبيرة على نظامها الصارم من العملاء والأرباح والتخطيط. إنها عدو

للديمقراطية في كل أشكالها. في حين أن النقاش القاحل حول الرأسمالية والاشتراكية يستمر، تزدهر الشركات. إنها تهدد الديمقراطية في مركز حيويتها.

إذا لم تهزم الشركة الديمقراطية، فيجب على الديمقراطية أن تهزم الشركة – وهذا يعني أن كبح الاحتكار وتحويل الشركات مهمة سياسية وليست مهمة اقتصادية. تعلن الديمقراطية أولوية السياسة على الاقتصاد؛ بينما تدحض الشركة الحديثة تلك المطالبة بوجودها ذاته. إن الديمقراطية الليبرالية ضعيفة للغاية – مواطنوها سلبيون للغاية، وأفكارها عن الحرية والفردية محض وهم – عاجزة عن خوض معركة ضد الشركة الحديثة المتوحشة التي افترضت هوية شركة عائلية تقليدية وأيديولوجيتها.

ويرى باربر أن مجتمع الشركات وعقلية الشركات نفسها تقف في طريق فكرة المواطنة النشطة التي لا غنى عنها للديمقراطية القوية. هذه المعضلة ، أيضًا، التي يجب مواجهتها إذا أرادت الديمقراطية البقاء على قيد الحياة. رغم أنه من خلال مشاركة العمال وإضفاء الطابع الديمقراطي على أماكن العمل، والمخططات الأخرى، يمكن التخفيف من احتكار الشركات، إلا أن المعركة النهائية – إذا أردنا كسبها– يجب أن تكون سياسية. إنها ليست فقط حرب مجتمع ديمقراطي ضد الشركات الاحتكارية، بل حرب السياسة المستقلة ضد الاختزالية الاقتصادية في النظرية والتطبيق.[٦٠]

وفي حين تطرح الديمقراطية التشاركية وفقًا لماكفيرسون نفسها كنموذج يضمن تحقيق المبادىء المثالية والافتراضات المعيارية لليبرالية، خاصة المثل الأعلى للمواطن الحر والمستقل، ومن ثم النأي بنفسها عن منطق المجتمع الرأسمالي، يعتقد باربر أنه يجب قطع العلاقات بين الديمقراطية والنظرية الليبرالية "الليبرالية تدعم الديمقراطية بشكل سيء إذا كانت تدعمها على

الإطلاق؛ وبالتالي فإن بقاء الديمقراطية يعتمد على إيجاد أشكال مؤسسية خاصة بها تخفف من ارتباطها بالنظرية الليبرالية".[٦١]

٣.مشكلة عدم اليقين

من بين جميع المعضلات التي تواجه الديمقراطية، فإن معضلة عدم اليقين هي الأكثر إثارة للقلق. على الرغم من أن السياسة هي مجال تنافس وصراع حيث لا أساس مستقل يمكن أن يقدم حلولا، كما أنها مجال القرار الحتمي والفعل الضروري. يتلاشى عدم اليقين الذي يشكل جزءًا من تعريف السياسة لحظة تنفيذ الفعل. ومع ذلك يجب أن يظهر الفعل دائمًا كغير متوقع وطاريء إلى حد ما. يقدم العنصر الإبداعي الذي ينتمي إلى المداولات الديمقراطية والخيال المشترك نغمة قد تبدو تافهة، بعبارات أخلاقية صارمة. كيف يمكن أن يكون مصيرنا نتاج رؤية تجريبية؟ كيف يمكن للأفراد أن يلتزموا بحياتهم المستقبلية التي ليست أكثر من اختراعات صنعة جماعية؟ أليست سياسات الحد الأدنى لهايك أو السياسة المتشككة لبوبر أكثر ملاءمة لعدم اليقين من الرؤى الخيالية للمجتمع الديمقراطي القوي؟

الجواب هو "نعم ولا". نعم لأن القرارات السياسية العامة تبدو وكأنها تسير في الاتجاه الخطأ بشكل أسرع من حالات عدم القرار. لا، نظرًا لأن السياسة الديمقراطية القوية مطلعة وتتمتع بروح العرضية والظرفية التي تشجع المجتمع على التأمل الذاتي وتؤيد تصحيحها الذاتي عبر الزمن. تفهم السياسة على أنها تطبيق مبادئ تستند إلى أسس مستقلة على عالم متغير ينطوي على مخاطر أكبر لإضفاء الطابع المؤسسي على الخطأ، من فهم السياسة على أنها إبداع رؤية يمكنها الاستجابة لعالم متغير وأن تتغير معه.[٦٢]

إن مشكلة عدم اليقين بالنسبة للسياسة، مثل مشكلة "الأسف" في الأخلاق، على الأقل كما يتصور ستيوارت هامبشاير. يخشى هامبشاير من أن قصدية أخلاقية قوية يمكن أن تخلق عالما أخلاقيًا صلبا يستبعد الاحتمالات والطواريء. بالنسبة للصلابة الأخلاقية للفرد والذي "قد تتصلب أغراضه إلى العادة وعدم الاهتمام والغفلة عندما تموت المقارنة والتأمل فيه وتثبت مقاصده [ويتم] صياغتها دائمًا في عقله بنفس مجموعة المصطلحات الضيقة"[٦٣] يعارض هامبشاير فكرة" الاخلاق كتفكير استكشافي، كوعي قاسي لما ذلك [الممثل الأخلاقي] يتجاهل في مقاصده. "الخطر على الأخلاق والسياسة على حد سواء هو" أخلاقيات دون ندم دائم، لأنها تفتقد أي إحساس بالإمكانات الكثيرة المفقودة وغير المنظورة".[٦٤] ما هو مطلوب هو عملية يستبدل فيها استنباط ميتافيزيقي بدراسة الأشكال الناجحة من أشكال الحياة الاجتماعية، والعمليات النموذجية التي من خلالها يتحول شكل واحد من الحياة الاجتماعية، و[تتطابق معه] الأفكار الأخلاقية، بشكل نموذجي إلى شكل آخر.

بدون قرار وبعد ذلك فعل، يمكن لغياب أرض مستقلة أن يؤدي إلى شك عاجز. وبدون الأسف، ربما يعني القرار والفعل عدم التسامح والتنميط وفقدان الحرية. المسألة السياسية – المشكلة التي تثيرها حالة عدم اليقين – هي: كيف يمكننا أن نؤسس الأسف دون أن نصيب العمل المشترك بالشلل؟، كيف يمكننا بمجرد اختيارنا أن نسير في طريق ما أن نحافظ في أفق خيالنا المشترك على جميع الطرق التي لم تتخذ؟ كيف يمكننا الحفاظ على الاحتمالات على قيد الحياة عندما لا يمكننا تجنب التصرف؟

يرى باربر أن الديمقراطية القوية بوصفها نظاما مستقلا ذاتية التنظيم للحوار والعمل المشتركين، يمكن أن تبقي الفعل والاحتمال على قيد الحياة. إن

التعاطف وإعادة التطور الخلاق للذات كآخر التي هي نموذج للمداولة الديمقراطية القوية تشجع وعيا بما ربما سوف أكون عليه. إن الطابع الانتقالي لكل فعل وقرار، التي تعد واحدا فقط ضمن قطار الأفكار والتعديلات المستمرة التي تهدف إلى تحويل المواطنين ومجتمعاتهم بمرور الوقت، يضمن عدم ثبات معين في عملية اتخاذ القرار وقابلية معينة للتغيير في عالم الفعل الذي يستوعب وحتى يحتفي بعدم اليقين. ومع ذلك ، فإن إعلان أن السياسة الديمقراطية تستطيع القيام بذلك، لا يعني القول إنها ستفعل ذلك. إذا كانت الخطوات اللازمة يجب اتخاذها، فالمؤسسات والمواقف ستكون مطلوبة. إن مثل هذه المؤسسات ستعرب عن الأسف لصوت سياسي دائم، وستمنح كل الفرص الضائعة مكاناً مستمراً في الوقت الذي يتداول فيه البشر حول مستقبلهم.[٦٥]

يطرح الأسف على الإرادة المشتركة مجموعة من التساؤلات: "لكن كيف تعرف؟ هل من الممكن أن تكون على خطأ، إن رؤيتك لمستقبل مشترك تغفل الحالات الطارئة أو تغذي الأمراض التي ستصبح نهايتي؟" نهايتنا؟" ولأنه لا توجد إجابة على هذا الاستفسار – لا إجابة مسبقة بالنسبة لأولئك الذين يقطعون السياسة عن جميع الأسس المستقلة – يجب على الديموقراطي القوي أن يفعل كل ما في وسعه لترسيخ آليات معينة للندم في نظام الحديث والفعل المشتركين. إن هذا الأمر للحكم، ومن السهل تحديده ومن الصعب للغاية التصالح معه، هو في نهاية المطاف حدود كل سياسة. إنه لا يذكرنا بحق الأفراد في بعض الاستقلال المجرد وإنما بضعف الحيوانات الاجتماعية في حالة عدم اليقين والعجز. إنه عدم اكتمالنا وليس اكتفاءنا الذاتي هو ما يتطلب امتداح الأسف؛ إن عدم ثباتنا وضعفنا بدلاً من خصوصيتنا وتفردنا هو ما

يذكرنا بالغطرسة الضمنية في كل النشاط الانساني وكل الإرادة الانسانية التي نمارسها سواء تم ممارستها في عزلة أو بشكل مشترك. إن منظومة الديمقراطية القوية تتطلب وجود حذر خاص. حيثما يسير البشر معا، تكون المخاطر التي ربما يتعرض لها أولئك الذين ربما يتعثرون ويسقطون تحت الأقدام أكثر صعوبة.[٦٦]

خامسا: أعداء الديمقراطية القوية

يقول باربر "يصطدم المبدأن المحوريان لعصرنا – القبلية والعالمية – في كل شيء باستثناء واحد: أن كلاهما ربما يهدد الديمقراطية".[٦٧] فما وراء أفق الأحداث الجارية مباشرة يكمن شكلان سياسيان محتملان – كلاهما قاتم، وليس ديمقراطي: الأول هو إعادة التمييز القبلي لحشود ضخمة من البشر عبر الحرب وسفك الدماء: لبننة مهددة لدول قومية تتعرض فيها الثقافة للثقافة، والبشر للبشر، والقبيلة للقبيلة، جهاد باسم مائة ديانة تعارض بشكل ضيق الأفق كل نوع من أنواع الترابط، وكل نوع من التعاون الاجتماعي والتبادل المدني. والثاني هو ذلك الذي يتولد من خلال تدفق القوى الاقتصادية والبيئية والمنطقية التي تتطلب التكامل والتماثل والتي تفتن العالم بالموسيقى السريعة وأجهزة الكمبيوتر السريعة والوجبات السريعة، وتضغط على الدول صوب شبكة عالمية واحدة متجانسة تجاريا: عالم ماك الواحد يترابط عن طريق التكنولوجيا، والبيئة، والاتصالات، والتجارة. إن كوكبنا يتفكك بشدة ويتلاحم على مضض في نفس اللحظة.[٦٨]

تعمل الميول التي يسميها باربر قوى الجهاد وقوى عالم ماك بقوة متساوية في اتجاهين متعاكسين، الأولى تحركها الكراهية الضيقة، والأخرى تحركها الأسواق العالمية، الأولى تعيد تأسيس الحدود الوطنية والإثنية القديمة من الداخل، والأخرى تصنع حدود وطنية يسهل اختراقها من الخارج. ورغم اختلافهما فلديهما شيء واحد

مشترك: كلاهما لا يقدم الكثير من الأمل للمواطنين الذين يبحثون عن طرق عملية لإدارة أنفسهم بطريقة ديمقراطية.

١- عالم ماك

أربع ضرورات تشكل دينامية عالم ماك: ضرورة السوق ، وضرورة المورد، وضرورة تكنولوجيا المعلومات ، وضرورة بيئية. من خلال تقليص العالم وطمس معالم الحدود الوطنية، حققت هذه الضرورات انتصارًا كبيرًا على الطائفية والخصوصية، وعلى شكلها التقليدي الأكثر قسوة – القومية.

ضرورة السوق: تفترض النظريات الماركسية واللينينية للإمبريالية أن البحث عن أسواق تتضخم بشكل دائم سيجبر الاقتصادات الرأسمالية القومية على التحرك في الوقت المناسب ضد الحدود الوطنية بحثًا عن إمبريالية اقتصادية دولية. أصبحت جميع الاقتصادات الوطنية الآن عرضة لاختراق الأسواق العابرة للحدود التي ضمنها تكون التجارة حرة والعملات قابلة للتحويل والوصول إلى البنوك مفتوح. في أوروبا وآسيا وأفريقيا وبلدان جنوب المحيط الهادئ والأمريكتين، تؤدي هذه الأسواق إلى تآكل الهيمنة الوطنية وظهور كيانات – البنوك الدولية والتجمعات التجارية واللوبيات العابرة للحدود الوطنية مثل أوبك والسلام الأخضر، وخدمات الأخبار العالمية، والشركات متعددة الجنسيات التي تفتقر بشكل متزايد إلى هوية وطنية ذات معنى– ولا تعكس ولا تحترم الأمة كمبدأ تنظيمي أوالزامي[٦٩].

عززت ضرورة السوق أيضًا السعي صوب تحقيق السلام والاستقرار الدوليين، وهي متطلبات الاقتصاد الدولي الفعال. فالأسواق أعداء الضيق والعزلة والطائفية والحرب. تخفف سيكولوجية السوق من حدة الانقسامات الإيديولوجية والدينية وتفترض توافقًا بين المنتجين والمستهلكين – وهي فئات لا تتناسب مع الثقافات الوطنية أو الثقافات المتدينة. في الأسواق المشتركة، لا يعبر القانون الدوليعن رؤية للعدالة ويصبح إطار

عمل يومي لإنجاز المهام – إنفاذ العقود، وضمان التزام الحكومات بالصفقات ، وتنظيم العلاقات التجارية والعملات، وما إلى ذلك.

ويؤكد باربر أن الأسواق المشتركة تتطلب لغة مشتركة، وكذلك عملة مشتركة، وهي تنتج سلوكيات مشتركة، يمثل الطيارون التجاريون، ومبرمجو الكمبيوتر، والمصرفيون الدوليون، والمتخصصون في الاعلام، والمنقبون عن النفط، ومشاهير الترفيه، وخبراء البيئة، وخبراء الديموجرافيا، والمحاسبون، والأساتذة ، والرياضيون – هؤلاء يؤلفون سلالة جديدة من الرجال والنساء لا يمثل الدين والثقافة والجنسية سوى مجرد عناصر هامشية في هويتهم الفعلية[٧٠].

إن ضرورة السوق، إذن ، قوية للغاية: وعلى الرغم من بعض الادعاءات الداعمة لـ "الديمقراطية الرأسمالية" ، فهي لا تتطابق مع الضرورة الديمقراطية.

ضرورة المورد: كان الديموقراطيون يحلمون ذات يوم بمجتمعات تعتمد استقلاليتها السياسية على الاستقلال الاقتصادي. قام الأثينيون بتحسين ما أسموه "الاكتفاء الذاتي"، وحاولوا لفترة من الوقت خلق طريقة للحياة بسيطة ومتقاربة لجعل المدينة مكتفية ذاتياً. أن تكون حراً يعني أن تكون مستقلا عن أي مجتمع أو مدينة أخرى. لم يكن حتى الأثينيون قادرين على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فجوهر الطبيعة البشرية التبعية. بحلول زمن بريكليس ، كانت السياسة الأثينية مرتبطة ارتباطًا وثيقا بإمبراطورية متدفقة تجمعها القوة البحرية والتجارة – وهي إمبراطورية، رغم أنها كانت تبدو وكأنها تعزز القوة الأثينية، إلا أنها كانت بعيدة عن الاستقلال الأثيني. اتضح أن السيد والعبد كانا مرتبطين ببعضهما البعض بقصورهما المتبادل.

تحقق حلم الاكتفاء الذاتي لفترة وجيزة في أمريكا في القرن التاسع عشر بالنسبة للسكان المحرومين حيث الأراضي الخصبة الشاسعة، ووفرة الموارد الطبيعية، والحواجز الطبيعية للقارة التي يحيط بها أعالي البحار العظيمة، والتي قادت إلى الاعتقاد بأن

أمريكا يمكن أن تكون عالما في حد ذاته. بالنظر إلى هذا الماضي، كان من الصعب على الأميركيين أكثر من غيرهم قبول حتمية التبعية. لكن النضوب السريع للموارد حتى في بلد مثل بلدنا، حيث بدت ذات يوم لا تنضب ، وتدهور حالة التربة الصالحة للزراعة والموارد المعدنية على هذا الكوكب ، ترك حتى أكثر المجتمعات ثراءً اعتمادية بشكل متزايد والعديد من الأمم الأخرى في ظروف بائسة بشكل دائم[٧١].

يبدو أن كل أمة تحتاج إلى شيء تحوزه أمة أخرى؛ بل إن بعض الدول ليس لديها تقريبا أي شيء مما تحتاجه.

ضرورة تكنولوجيا المعلومات: إن علم عصر التنوير والتقنيات التي تمخضت عنه هو بطبيعته عالمي. إنه يستلزم البحث عن مبادئ صالحة للتطبيق العام، والبحث عن حلول عالمية لمشاكل خاصة، واحتضان ثابت للموضوعية والحياد.

يجسد التقدم العلمي التواصل المفتوح ويعتمد عليه، خطاب مشترك يستند إلى العقلانية والتعاون، والتدفق السهل والمنظم للمعلومات وتبادلها. يمكن أن تكون مثل هذه المثل العليا أقنعة نفاقية لتسويق القوة من جانب النخب، وربما يظهر أنها مطلوبة بطرق أخرى كثيرة، لكن هذه الأفكار تستلزمها فكرة العلم ذاتها وتجعل من العلم والعولمة حلفاء عمليين.

تعتمد المصارف وكل أشكال التجارة على تدفق المعلومات ويتم تسهيلها عبر تقنيات الاتصالات الجديدة. تميل الأجهزة في هذه التقنيات إلى أن تكون نظامية ومتكاملة– الكمبيوتر، والتلفزيون، والأقمار الصناعية ، والليزر، والألياف البصرية، والرقاقات الدقيقة تجتمع لتكوين شبكة اتصالات ومعلومات تفاعلية واسعة يمكن أن تتيح لكل شخص على الأرض الوصول إلى كل شخص آخر، وجعل كل مستند ، كل بايت ، متاح لكل العيون. إذا كانت السيارة ، كما قال جورج بول ذات مرة ، "أيديولوجية على أربع عجلات" ، فإن نظم الاتصالات والمعلومات الإلكترونية هي

أيديولوجية ١٨٦٠٠٠ ميلًا في الثانية. الثقافات الفردية تتحدث لغات خاصة؛ بينما تتحدث التجارة والعلوم لغة واحدة؛ العالم كله يتحدث لوغاريتمات ورياضيات ثنائية علاوة على ذلك ، فإن السعي وراء العلم والتكنولوجيا يتطلب المجتمعات المفتوحة. الأقمار الاصطناعية لا تحترم الحدود الوطنية ؛ أسلاك الهاتف تخترق أكثر المجتمعات انغلاقا[٧٢].

يرى باربر أن برامج التكنولوجيا الجديدة أكثر عولمة من أجهزتها. يمتد ذراع المعلومات إلى التجارة الدولية المترامية الأطراف ويصل ويمس الدول المتمايزة والثقافات الضيقة، ويمنحهم وجهًا مشتركًا محفورًا في هوليود وشارع ماديسون وفي وادي سيليكون. لا عجب أن يشتري اليابانيون استوديوهات أفلام هوليود بشكل أسرع من قيام الأمريكيين بشراء مجموعات تليفزيونية يابانية. قد يكون هذا النوع من البرامج العليا على المدى الطويل أكثر أهمية من تفوق الأجهزة، لان الثقافة أصبحت أكثر فاعلية من التسلح. ما هي قوة البنتاغون مقارنة بأرض ديزني؟ هل يمكن للأسطول السادس مواكبة شبكة سي إن إن؟ ستعمل ماكدونالدز في موسكو وكوك في الصين على إنشاء ثقافة عالمية أكثر من الاستعمار العسكري[٧٣].

مع ذلك، في كل هذا العالم التجاري عالي التقنية، لا يوجد شيء يبدو ديمقراطياً بشكل خاص. إنه يفسح المجال للمراقبة وكذلك الحرية، إلى أشكال جديدة من التلاعب والسيطرة السرية، وكذلك أنواع جديدة من المشاركة، إلى نتائج السوق المنحرفة وغير العادلة وكذلك زيادة الإنتاجية. المجتمع الاستهلاكي والمجتمع المفتوح ليسا مترادفين تمامًا. بين الرأسمالية والديمقراطية علاقة، لكنها ليست تزاوج. إن السوق الحرة الناجحة تتطلب في النهاية أن يتمتع المستهلكون بحرية التصويت على دولاراتهم على السلع المتنافسة، وليس أن يكون المواطنون أحرار في التصويت على قيمهم ومعتقداتهم وعلى المرشحين السياسيين المتنافسين وبرامجهم. ازدهرت السوق الحرة في تشيلي التي تديرها

الطغمة العسكرية، وفي تايوان وكوريا الخاضعتان للحكم العسكري، وقبل ذلك في مجموعة من الإمبراطوريات الأوروبية الاستبدادية فضلاً عن ممتلكاتها الاستعمارية[٧٤].

الضرورة البيئية: إن تأثير العولمة على البيئة تافه حتى بالنسبة لقادة العالم الذين يتجاهلونه. نحن نعلم جيدًا أن غابات ألمانيا يمكن تدميرها من قبل السويسريين والإيطاليين الذين يقودون مستهلكو الغاز الذين يستخدمون الغاز المحتوي على الرصاص. نعلم أيضًا أن الكوكب يمكن أن يُختنق بواسطة غازات دفيئة لأن المزارعين البرازيليين يريدون أن يكونوا جزءًا من القرن العشرين وأنهم يحرقون الغابات المطيرة الاستوائية لتطهير القليل من الأرض لحرثها، ولأن الإندونيسيين يكسبون عيشهم من تحويل أدغالهم إلى مسواك سريع التحضير للأسنان اليابانية، مما يخل بتوازن الأكسجين ويؤدي إلى ثقب رئتينا العالمية. ومع ذلك ، فإن هذا الوعي الإيكولوجي لا يعني فقط وعيًا أكبر ولكن أيضًا عدم مساواة أكبر، حيث تحاول الدول الحديثة أن تغلق الباب وراءها، قائلة للدول النامية ، "لا يمكن للعالم أن يتحمل نفقات تحديثكم؛ تحديثنا جففها"[٧٥].

يؤكد باربر أن الضرورات الأربع عابرة للأوطان والأديان والثقافات. يخضع لها الجميع الكاثوليك واليهود والمسلمين والهندوس والبوذيين ؛ الديمقراطيين والدكتاتوريين ؛ الرأسماليين والاشتراكيين. لقد تحقق حلم التنوير لمجتمع عقلاني عالمي بهدوء ملحوظ – ولكن في شكل تجاري، ومتجانس، ومسيس، وبيروقراطي، وبالطبع، غير مكتمل بشكل جذري، لأن الحركة نحو عالم ماك في منافسة مع قوى الانهيار العالمي، والتحلل الوطني، والفساد المركزي. هذه القوى ، التي تعمل في الاتجاه المعاكس ، هي جوهر ما يطلق عليه الجهاد.

٢- الجهاد

هناك العشرات من المؤسسات التي تعكس العولمة مثل أوبك، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، والصليب الأحمر الدولي، والشركات متعددة الجنسيات وغيرها. لكنها غالبًا ما تظهر كفاعلين غير فعالين للجهات الفاعلة الحقيقية في العالم: الدول القومية، بل وبشكل متزايد الفصائل الوطنية الفرعية التي تتمرد بشكل دائم على التوحيد والتكامل – حتى ذلك النوع الذي يمثله القانون والعدالة العالميان. تبرز العناوين هؤلاء اللاعبين بانتظام: إنها ثقافات وليست دولًا ؛ أجزاء، وليست كليات ؛ طوائف، وليست ديانات؛ فصائل متمردة وأقليات معارضة في حرب ليس فقط مع العولمة ولكن مع الدولة القومية التقليدية. الأكراد، والباسك، والبورتوريكيون، والأوسيتيون، وشرق تيمور ، وكيبيك، وكاثوليك أيرلندا الشمالية، وأبخاشيان، وكوريل آيلاندر اليابانية، وزولوس إنكاثا، والكاتالونيون، والتاميل، وبالطبع فلسطين– أشخاص بلا دول، يسكنون دولا ليست دولهم ، يبحثون عن عوالم أصغر داخل الحدود التي ستعزلهم عن الحداثة.

لقد كانت القومية التقليدية ذات يوم قوة تكامل وتوحيد، حركة تهدف إلى الجمع بين العشائر والقبائل والشظايا الثقافية المتباينة تحت أعلام جديدة متشابهة. لكن كما لاحظ أورتيجا منذ أكثر من ستين عامًا ، بعد أن أنجزت انتصاراتها، غيرت القومية استراتيجيتها. في عشرينيات القرن العشرين ، ومرة أخرى اليوم، إنها في كثير من الأحيان قوة رجعية ومسببة للانقسام، تسحق الأمم ذاتها التي ساعدت ذات يوم على توحيدها. كتب أورتيغا في كتابه "ثورة الجماهير" أن القوة التي تنشئ الأمم "شمولية". "في فترات التوحيد ، يكون للقيمة الوطنية قيمة إيجابية، وهي معيار سامي. ولكن في أوروبا كل شيء أكثر من مجرد توحيد ، والعقيدة الوطنية ليست سوى هوس".[٧٦]

ويرى باربر أن هذا الهوس قد ترك عالم ما بعد الحرب الباردة يختنق بالحروب الساخنة ؛ إن المشهد الدولي فريد من نوعه كانت هناك أكثر من ثلاثين حربًا

جارية خلال العام الماضي، معظمها ذات طابع عرقي أو عنصري أو قبلي أو ديني، ويبدو أن قائمة المناطق غير الآمنة لا تبدو أقصر. إن الهدف من العديد من هذه الحروب الصغيرة هو إعادة رسم الحدود، وكسر الدول وإعادة اكتشاف الهويات الضيقة: للهروب من حتميات عالم ماك الثابت. .الحالة المزاجية للجهاد: الحرب ليست أداة للسياسة بل شعار للهوية وتعبير عن المجتمع وغاية بحد ذاتها. حتى في حالة عدم وجود حرب إطلاق نار، فهناك طائفية، وانفصال، وسعي لمجتمعات أصغر.[٧٧]

يمثل الدين أيضا مسرحا للقتال بين القبائل. "الجهاد" هو عالم غني له معنى عام هو "الصراع" – عادة صراع الروح لتفادي الشر. يطبق بصرامة على الحرب الدينية، ويستخدم فقط في إشارة إلى المعارك التي يكون فيها الإيمان تحت الانتهاك أو معارك ضد حكومة تنكر ممارسة الإسلام. أيا كانت أشكال شمولية التنوير التي ربما تكون ذات يوم قد سمحت بنمو أشكال التوحيد التاريخية ، مثل اليهودية والمسيحية والإسلام ، فهي في كثير من تجسيدها الحديث هي أبرشية بدلاً من كونها عالمية، غاضبة وليست محبة، خاصة وليست عامة، متحمسة وليست عقلانية، طائفية وليست إلهية، عرقية وليست عالمية. كنتيجة لذلك ، مثل الأشكال الجديدة المتطرفة في القومية، فإن التعبيرات الجديدة عن الأصولية الدينية طائفية ومحطمة لبعضها، ولا تتكامل أبدًا. هذا هو الدين كما عرفه الصليبيون: معركة حتى الموت من أجل النفوس التي إذا لم يتم إنقاذها ستضيع إلى الأبد.[٧٨]

تمخضت أجواء الجهاد عن انهيار المدنية باسم الهوية، والكياسة باسم المجتمع. اتخذت العلاقات الدولية أحيانًا جانب حرب العصابات – معارك العشب الثقافي التي تضم الفصائل القبلية التي كان من المفترض أن تهذب باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الكيانات الوطنية والإقتصادية وما بعد الاستعمار والدستورية.

تمكن عالم ماك من أن يبدو جذابا للغاية في عالم مهووس بالجهاد، إنه يوفر السلام والازدهار والوحدة وإن كان ذلك على حساب الاستقلال والمجتمع والهوية. تتمثل القيم السياسية الأساسية التي يتطلبها السوق العالمي النظام والهدوء والحرية – كما هو الحال في عبارات "التجارة الحرة" و"الصحافة الحرة" . حقوق الانسان ضرورية إلى حد ما، وليس المواطنة أو المشاركة – وليس العدالة الاجتماعية والمساواة أكثر مما هي ضرورية لتعزيز التنافس الاقتصادي الفعال والاستهلاك. يبدو أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل في بعض الأحيان التعامل مع الأوليغاركيين المحليين، في كثير من الأحيان لأنها يمكن أن تأخذ الثقة من التعامل مع رب العمل في جميع المسائل الحاسمة. لا يمثل المستبدون الذين يذبحون شعبهم مشكلة، طالما أنهم يتركون الأسواق في مكانها ويمتنعون عن شن الحرب على جيرانهم. لدى الشركاء التجاريين، تكون إمكانية التنبؤ أكثر قيمة من العدالة[٧٩].

يقدم الجهاد مجموعة مختلفة من الفضائل: هوية محلية نابضة بالحياة، وإحساس بالمجتمع، والتضامن بين الأقرباء والجيران ورجال الريف، تم تصميمه بدقة ويرتكز على الإقصاء.يتم تأمين التضامن من خلال الحرب ضد الغرباء. والتضامن يعني في كثير من الأحيان إطاعة التسلسل الهرمي في الحكم، والتعصب في المعتقدات، وطمس الذوات الفردية باسم المجموعة. إن احترام الزعماء وعدم التسامح مع الغرباء (وتجاه "الأعداء في الداخل") من السمات المميزة للقبلية – وهي بعيدة كل البعد عن المواقف المطلوبة لتربية نساء ورجال ديمقراطيين جدد قادرين على حكم أنفسهم.[٨٠]

المستقبل المظلم للديمقراطية

الديمقراطية هي في الأساس نظام سياسي يسعى إلى إدراج السكان الذين يعيشون تحت سلطته في عملية اتخاذ القرارات التي توجه حياتهم. أما اقتصاد السوق فهو نظام للمنافسة المفتوحة بين منتجي السلع ومقدمي الخدمات. وفي حين أن كلاهما

نظام قائم على المنافسة – حول المنتجات في اقتصاد السوق ، وحول المصالح في الديمقراطية – فلا يمكن لأي منهما استيعاب نموذج الآخر بشكل كامل. إذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب ، فمن هم عناصر "ديمقراطية الشركات"؟ هل هيمنة مجموعة من المساهمين يعبر عن نظام ديمقراطي، حتى لو كان ذلك يجعل مساهمي الأقلية بلا تأثير أو إذا لم يتم تمثيل عمال الشركة أو العملاء ؟ إلى أي مدى يمكن أن تصبح الشركة ديمقراطية على نطاق واسع قبل أن يندرج الدافع وراء ربحها في تصوراتها الجمعية عن الصالح العام؟ على الجانب الآخر من الطيف، كيف يمكن للشركات أن تكون ديمقراطية قبل أن لا تستحق التسمية الديمقراطية؟ إذا أصبحت الملكية والسيطرة أساس الديمقراطية، فكيف سيتم سماع أصوات الأعضاء الأقل حظًا في المجتمع، وماذا سيحدث للنموذج التشاركي للديمقراطية؟ يقترح بنيامين باربر في كتابه الجهاد مقابل عالم ماك، أن الانتشار غير العادل للرأسمالية لن يعزز الديمقراطية، بل وسيقوضها في كثير من الأحيان "الراسمالية لا تحتاج الديمقراطية أو تستلزمها. وبالتأكيد لا تحتاج الرأسمالية إلى الدولة القومية التي تمثل حاضنة واعدة للديمقراطية".[٨١] تعلن الشعارات التجارية نفسها عن عالمية ثقافة المستهلك "على كوكب ريبوك لا توجد حدود".[٨٢]

يدرس باربر الضغوط التكاملية للرأسمالية الدولية، وأنظمة الاتصالات العالمية، وحملات الإعلانات الجماهيرية– جميع القوى التي تعمل على القضاء على تنوع الجماعات ما تفعله ماكدونالدز في جميع أنحاء العالم مع عشرين مليون عميل يوميًا: إنها "تفتن" الأشخاص بالتماثل والسرعة والكفاءة ، "الضغط على الدول صوب متنزه عالمي واحد متجانس، عالم ماك واحد مترابط ببعضه عبر الاتصالات والمعلومات، والترفيه، والتجارة".[٨٣] يقول بربر "لا يوجد نشاط أكثر عالمية في جوهره من التجارة،

ولا أيديولوجية أقل اهتمامًا بالأمم من الرأسمالية، ولا تحد للحدود أكثر جرأة من السوق".[٨٤]

وبالتزامن مع الضغوط الدولية لعالم ماك، فهناك الجهود الرجعية والانقسامية التي تبذلها الجماعات لفصل نفسها عن المجتمعات الأكبر التي كانت ترتبط بها من قبل ، وإعادة تفتيت المجتمعات التي سبق دمجها، وبلقنة الدول القومية السابقة. عند استخدام مصطلح "الجهاد" لوصف هذا الاتجاه، يشير باربر ليس فقط إلى الفصائل الدينية التي ترتبط بها الكلمة بشكل أكثر شيوعًا، ولكن أيضًا إلى الجماعات العرقية.

يمثل عالما ماك والجهاد بالنسبة لباربر قوتين هائلتين تقاتلان لتحديد هوية الفرد وعلاقته بعالم متغير. دفع عالم ماك المجتمعات إلى الانفتاح على الرؤى والمؤسسات العالمية؛ ويدفع الجهاد الجماعات إلى العودة إلى الخصوصية. يرمز باربر لعالم ماك بصورة لديزني لاند مقابل صورة الجهاد في بابل[٨٥] كتعبير عن هذا الانقسام. من بين المقاتلين الآخرين في ساحة المعركة الرمزية هذه كوكاكولا وآية الله [٨٦]، باربي وبابوشكا[٨٧]، وشاكيل أونيل والشيخ عمر عبد الرحمن.[٨٨]

كل من الجهاد وعالم ماك غير متسامحين أيضًا مع التنوع الأصيل للعملية الديمقراطية. يجب على كوكا كولا، في محاولة لكسب المستهلكين في الصين، إقناع الصينيين بالتخلي عن الشاي. لدفع الأرجنتينيون والبرازيليون والتشيليون واليابانيون والماليزيون والمكسيكيون بجعل فيلم المدمر٢ أفضل فيلم لديهم في عام ١٩٩١، وكذلك النمساويين والدنماركيين والمصريين والفرنسيين والأيسلنديين والهولنديين والبولنديين والإسبان والسويسريين إعطاء نفس الشرف لفيلم الرقص مع الذئاب.[٨٩] يجب على الرعاة تدريب السكان المحليين على تقدير هذه الأفلام. على الرغم من أن البعض قد يرى أن هذه الأفلام الأمريكية تتفوق ببساطة على الأفلام التي يتم إنتاجها في أماكن أخرى من العالم، أو أنها أكثر جاذبية منها، يبدو من المحتمل أيضًا أن

الجماهير الأجنبية تستجيب لما يطلق عليه التسويق الشامل للتجربة الأمريكية، أوبلغة باربر، إلى الثقافة الشعبية التي تقودها "التجارة التوسعية".[٩٠]

يلاحظ باربر أن ميزانية التسويق الدولية لماكدونالدز تبلغ ١.٤ مليار دولار في السنة، وهي أكثر بكثير من الميزانيات الوطنية للعديد من البلدان التي تعمل فيها. فالرأسمالية لا تحدد رغباتنا فحسب، ولكنها تحدد أيضًا مساحاتنا المشتركة؛ مع نتائج مثيرة للقلق في كثير من الأحيان: اذهب إلى كنيسة بروتستانتية في قرية سويسرية، ومسجد في دمشق ، وكاتدرائية في ريمس، و معبد بوذي في بانكوك، على الرغم من أنك في كل حالة تزور مكانًا للعبادة تشعر بهالة عامة من التقوى، فأنت تدرك وأنت تتنقل من أحد المواقع الدينية إلى التالي أنك في ثقافة مميزة. ثم اجلس في فيلم سينمائي متعدد الوسائط – أو قم بزيارة ساحة رياضية للمشاهدين أو مركز تجاري أو فندق حديث أو مؤسسة للوجبات السريعة في أي مدينة حول العالم – وحاول معرفة أين أنت . أنت في أي مكان. أنت في كل مكان. تسكن التجريد. فقدت في الفضاء الإلكتروني. . . . أين أنت، أنت في عالم ماك.[٩١]

في حين يعالج عالم ماك الاختلافات عن طريق تسويتها والتوصل إلى عالم موحد بنفس الأذواق في الطعام والملابس والترفيه والاقتصاد. ومع ذلك، فإن الجهاد يرفض التنوع من خلال القضاء على التسامح إنه "يحدد الذات من خلال مقارنتها مع أجنبي" آخر"، ويجعل السياسة ممارسة في الإقصاء والاستياء".[٩٢] لذلك، ليس من المستغرب أن يوجه مسؤول بوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران انتقادات ضد أطباق الأقمار الصناعية باعتبارها جزء من "مؤامرة واسعة للقضاء على أديانا وقيمنا المقدسة".[٩٣]

يرى باربر أن كلاً من الجهاد وعالم ماك يتحديان سلامة الأفراد داخل المجتمعات بطرق ضارة بالعمليات الديمقراطية. بينما تتطلب الديمقراطية مواطنين قادرين على

التداول، أحرار في التفكير، تتطلب الرأسمالية القابلية للعدوى والتأثير النفسي.[٩٤] "كيف يمكن أن يقنع الكثير من الأشخاص الأذكياء أيضًا بأن شرب ميلر لايت وارتداء جينز فيرساتشي سيزيد من فرص نجاحهم العاطفي؟ الرغبات التي تم إنشاؤها ليست ثابتة، ولكنها تؤدي إلى تزايد الطلب على أحدث الامكانات: تحتاج السيارة أولاً إلى واقيات سرقة السيارات وكاشفات الرادار ومشغلات الكاسيت وأجهزة الكمبيوتر المدمجة ، ثم تحتاج إلى أماكن للذهاب ومرافق القيادة ، ثم مواقف السيارات ومراكز التسوق، وستحتاج قريبًا إلى كل ما تحتاجه الحضارة الحديثة – البضائع التي يجب على الشخص أن يستعبدها طوال حياته ليصبح قادرًا على تحمل نفقاتها.[٩٥]

نقلاً عن روسو، يؤكد باربر أن القوة التي توفرها التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات البشرية تتسبب فقط في مضاعفة تلك الاحتياجات أكثر وأكثر، وكلما حققنا أكثر ، كلما رغبنا في المزيد.[٩٦]وبذلك تصبح الأسماء التجارية والشعارات والخبرات السطحية هي السمات المميزة للتجربة المجتمعية ، وهو تطور لا يقتصر على المجال الاقتصادي. نريد الهرب من الرمال المتحركة لأحياءنا الحضرية وإنفاق مئات الدولارات قد لا نمتلكها لشراء الأحذية التي تدفع لمايكل جوردان لتحفيزه، واحدة من مليون قصة النجاح، ينفق الروس الذين يرغبون في الشعور بأنهم "أمريكيون" أجر أسبوع من أجل متعة الانتظار لمدة ساعة في طابور هامبورغ ماكدونالدز[٩٧].

الخاتمة

يسعى باربر من خلال الديمقراطية القوية إلى استعادة المواطن لحقه في أن يحاسب ويراجع ويساند ويدافع ويبطل.. إلخ، ومن ثم تجاوز الرؤية الديمقراطية الضعيفة التي تراه مجرد «زبون» يتلقي الخدمات، وأن الهدف الأسمي للمرشحين هو أن يجتهدوا في «ملء بطون» هؤلاء الزبائن.

في معرض تمييزه بين الديمقراطية التمثيلية وديمقراطية المشاركة، يرى باربر أن انتخاب ممثلين لا يعني أن تنقطع علاقة الأفراد بالسياسة باعتبار أن هناك من يمثلهم أو ينوب عنهم، لأنه يتصور أن مشاركتهم يجب أن تتزايد أكثر من خلال الحوار المستمر مع هؤلاء النواب بحيث تصبح مشاركة المواطنين في صناعة القرار دائمة وليست عبر وكلاء.

الحرية والمساواة والعدالة هي كل القيم السياسية التي تعتمد في تماسكها النظري وفعاليتها العملية علي الحكم الذاتي والمواطنة. لا يمكن فهمها أو ممارستها إلا في حالة ترسيخ المواطنة. إنها ليست معنية بوضع السياسة ، بل إنها تمثل جوانب من استجابة مرضية لوضع السياسة. لا يمكن تعريفها من الخارج ثم تخصيصها للاستخدام السياسي؛ بل لابد وأن تتولد عن السياسة وأن تكون مشروطة بها.

ليست الديمقراطية الليبرالية ديمقراطية بحق، ولا حتى سياسية بشكل مقنع. على الرغم من الحديث الكثير عن السياسة ضمن الأنظمة الديمقراطية الغربية، من الصعب أن تجد في الأنشطة اليومية للإدارة البيروقراطية والسلطة التشريعية أو القضائية والقيادة التنفيذية وصنع السياسة الحزبية أي شيء عن مشاركة المواطنين في إنشاء المجتمعات المدنية وفي صياغة الغايات العامة. أصبحت السياسة هي ما يفعله السياسيون؛ أما ما يفعله المواطنون –إذا كانوا يفعلون أي شيء– فهو التصويت للسياسيين.

أدرك باربر أن نقد النموذج الليبرالي وأسسه الفلسفية والأنثروبولوجية يفقد قوته ومصداقيته وواقعيته عندما يدعم هجوما شاملا على مبادئ ومؤسسات التمثيل السياسي الديمقراطي، وعندما يؤدي إلى موقف تصفية علني تجاه الأحزاب السياسية.

تتمتع الديمقراطية القوية بقدر كبير من القواسم المشتركة مع النظرية الديمقراطية الكلاسيكية لمدينة الدولة اليونانية القديمة، ولكن هذا لايعني بأي حال من الأحوال أنها تتطابق معها.

من خلال إتقانه للتفاصيل وتجميع كم هائل من البيانات ، يقدم باربر حجة مقنعة بأن قوى الجهاد وعالم ماك تقوض الإحساس بالمجتمع، وقبول التنوع، وهياكل المجتمع المدني التي دعمتها الدولة القومية على مر القرون الماضية. ويرى أن هذه القيم الديمقراطية الأساسية في خطر دون أن تحميها الدولة.

لا عالم ماك ولا الجهاد ديمقراطي: كلاهما لا يحتاج إلى الديمقراطية، وكلاهما لا يعزز الديمقراطية.

الهوامش

* منظر سياسي أمريكي، ذاع صيته بعد نشر كتاب"الجهاد في مواجهة عالم ماك"، الأكثر مبيعًا في عام ١٩٩٥، وكتاب "ماذا لو حكم المحافظون العالم" عام ٢٠١٣، والتي كان قد سبقها بمؤلف عام ١٩٨٤ حول النظرية الديمقراطية الكلاسيكية المعنون "الديمقراطية القوية"، وله العديد من المؤلفات الأخرى. عمل في جامعات روتجرز و ماريلاند وجامعة مدينة نيويورك، كما أصبح مستشارًا دوليًا رفيع المستوى في مجال الديمقراطية التشاركية.

[1]) Benjamin, Barber. Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age, Berkeley, University of California Press, 1984, p.151. See Also, Jason William Vick, A 21st Century Defense of Participatory Democracy, 2015, Published by ProQuest LLC (2016).pp 156-166.

[2]) Ibid, pp. 151-152

تشكل النظريات المتنافسة حول الدولة القسم الأكبر من النظرية السياسية. ويمكن تلخيص أهم وجهات النظر السائدة في هذا المجال على النحو التالي؛ الاتجاه الليبرالي، وينظر إلى الدولة كحكم محايد بين المصالح والجماعات المتنافسة في المجتمع، وهو ما يجعل الدولة ضمانة أساسية للنظام الاجتماعي، ومن ثم تضحي الدولة على أسوأ الاحتمالات "شرا لا بد منه". الاتجاه الماركسي، ويصور الدولة كأداة للقمع الطبقي بوصفها دولة "برجوازية"، أو أداة للحفاظ على نظام التفاوت الطبقي القائم حتى حال افتراض الاستقلال النسبي للدولة عن الطبقة الحاكمة. الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي، ويعتبر الدولة تجسيدا للخير العام أو المصالح المشتركة للمجتمع من خلال التركيز على قدرة الدولة على معالجة مظالم النظام الطبقي. الاتجاه الواقعي، وعادة ما يربط الدولة بالحاجة إلى السلطة والنظام لحماية المجتمع من الفوضى، وهو ما يفسر تفضيل الواقعيين للدولة القوية. اليمين الجديد، وهو يبرز السمات غير الشرعية للدولة الناجمة عن توسعها في التعبير عن مصالحها بغض النظر عن المصالح الأوسع للمجتمع، وهو ما يؤدي غالبا إلى تدهور الأداء الاقتصادي. الاتجاه النسوي، وهو ينظر إلى الدولة كأداة للهيمنة الذكورية حيث توظف الدولة "الأبوية" لإقصاء النساء من المجال العام أو السياسي أو استبقائهم مع إخضاعهم. الفوضوية، وتذهب إلى أن الدولة لا

تعدو أن تكون جهازا قمعيا أُضفيت عليه الصفة القانونية كي يخدم مصالح الأطراف الأكثر تمتعا بالمزايا والقوة والثراء.

"state", available on-line at
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

[3]) Ibid, pp. 152. See Also, Terrence E. Cook and Patrick M. Morgan. Participatory Democracy. New York: Harper & Row Publishers, Inc., 1971, p. 33.

[4]) Ibid, p.153. See Also, Benjamin, Barber. A Place for US. New York: Hill & Wang, 1998, pp. 72-73.

[5]) Ibid.

[6]) Ibid.

* حيث يرى ماديسون أنه لا يمكن أن تعوض الجمهوريات الحقيقية الفاعلة أمل السيادة الشعبية بتأصيل الحياد إلا من خلال آليه التمثيل. فالشعب ذو سيادة، لكنه قد لا يمكنه اكتشاف الصالح العام. بالتباين، ضمن نظام التمثيل " قد يحدث بشكل جيد أن يكون الصوت العام المعلن عبر ممثلي الشعب، متطابقا أكثر مع المصلحة العامة، مما لو أعلنه الأفراد المجتمعون لهذا الغرض بأنفسهم".

Madison, James. The Federalist No. 10. In Writings of James Madison. New York: Library of America, 1999, p. 165

[7]) Ibid, pp. 153-154

[٨]) فالفعل والنشاط هو ما يخلق من الإنسان مواطنا سياسيا، يفتح له الآفاق ليلتقي بالآخرين لتغيير واقعهم السياسي ومناقشة قضايا المجتمع، وأن يعمل معهم بانسجام، ويمكنه من تحقيق أهداف ما كان باستطاعته أن ينجزها لو أنه لم يتمتع بهذه القدرة على الفعل.

[9]) Ibid, p. 155

[10]) Ibid, p. xiv

[11]) Ibid, p. 267

[12]) Ibid, pp. xiv-xv

يقول باربر"إن الحكم الذاتي ليس شرطا للديمقراطية، بل الديمقراطية هي شرط للحكم الذاتي. لا يمكن للنساء والرجال أن يصبحوا أفراداً دون مشاركة في الحياة العامة وأيضا في صنع

القرار الذي يشكل بيئتهم الاجتماعية، ذلك أن الحرية والعدالة والمساواة والحكم الذاتي هي نتاج التفكير المشترك والحياة المشتركة؛ الديمقراطية هي التي تخلقهم".

Barber, Strong Democracy, p. xv.

ويقول أيضا " "إن أعز وأعمق قيمنا هي كل هبات القانون وكل هبات السياسة التي تجعل القانون ممكنًا. نحن نولد مكبلين بالأغلال، عبيد التبعية والقصور، ولا نحصل على الاستقلال الذاتي إلا عندما نتعلم الفن الصعب المتمثل في حكم أنفسنا؛ نحن نولد في مرتبة أدنى أو أعلى ويقاس ذلك بالموهبة الطبيعية أوالحالة الوراثية؛ نحن لا نكتسب المساواة إلا في سياق ترتيبات تتم المصادقة عليها اجتماعيًا والتي تنشر عبر كائنات غير متساوية بشكل طبيعي عباءة مدنية للمساواة المصطنعة".

Barber, Strong Democracy, p. xv

[13]) Ibid, p. 36

[14]) Ibid, p. 117

[15]) Ibid, p. xv

[16])Ibid, p. 263. See Also, Stuart Comstock-Gay and Joe Goldman. "Civic Engagement and the New Agenda for Democratic Reform" in the National Civic Review, Volume 98, Issue 2, Summer 2009. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/ncr.254/abstract

Judith V. May. Citizen Participation: A Review of the Literature. Berkeley,California: University of California, at Davis, Institute of Governmental Affairs, Summer, 1968, p. iv.

[١٧]) ويتفق باربر في ذلك مع حنا أرندت التي رأت أن حكومة المجالس هي أفضل الحكومات لأنها تتيح الفرصة لمشاركة الأنا والآخر في صنع القرار، فالمجالس تبدأ صغيرة – مجالس الجيران ، مجالس الموظفين ، مجالس المصانع، مجالس العمال.....مجالس من كل نوع، في هذه المجالس نقول: نحن نريد أن نشارك ، نحن نريد أن نتحدث ، نحن نريد أن نجعل صوتنا مسموعا بالنسبة لجميع الناس، نحن نريد أن نمتلك الحق في أن نحدد الدائرة السياسية لبلادنا ...الدولة تتسع لكل منا دعونا نجتمع ونحدد مصيرنا.

[18]) Ibid

[19]) Ibid, pp. 308-309
[20]) Ibid. p.309
[21]) Ibid, p.266

ويتفق باربر في ذلك أيضا مع حنا أرندت "إن الحرية لا تشرق إلا عندما يتمتع الإنسان بحرية القول والفعل".

Hannah Arendt. On Revolution. New York, Viking press, 1965, p.121

[٢٢]) لذلك، لا مفر من أن تؤدي هذه المهام في صنع القرار، ثم التنفيذ والفعل، إلى تفضيل البعد المحلي والمجتمعي مرة أخرى. على الرغم من أن باربر يشدد على ضرورة تجنب مخاطر ضيق الأفق، إلا أنه من الواضح أن تلك الأبعاد تظل الأساس لأي تطورات أخرى ممكنة ؛ إذا كان ذلك على الأقل بسبب الآثار التربوية المترتبة، كخطوة أولى للمشاركة المدنية، وكسياق يمكن أن يبدأ فيه التدريب التشاركي في إظهار آثاره المفيدة. في الواقع، فإن تصميم الابتكارات المؤسسية التي يقترحها باربر في الفصل الأخير من كتابه يوفر أيضًا لحظات تُعرف بأنها صنع السياسة العامة والعمل المشترك وخدمة المواطن، أي لحظات التنظيم الذاتي والإدارة الذاتية للجماعة. الحياة التي لا يتكلم فيها المواطنون ويناقشوها فحسب، بل يشاركون أيضًا في تنفيذ قراراتهم المشتركة، حيث يولي باربر اهتمامًا كبيرًا لأشكال خدمة المواطن الوطني، حتى غير التطوعية، والتي يتم وصفها بشكل مفتوح بنغمات" جمهورية "، أيضا لتجنب خطر المحلية.

[23]) Ibid, p.292

[٢٤])يفضل المجتمع الوحدوي تجذير المواطنة في الفكرة الأكثر حيوية للدم: المواطنون هم إخوة دم متحدون من خلال إجماع وارتباط جيني وليس عن طريق الاختيار أو الإرادة. يمكن اعتبار النزعة القومية بشكل عام أو القومية الآرية مثالًا على هذه الأيديولوجيات المدنية المتجذرة في الدم.

[25]) Ibid, p.232
[26]) Ibid, p.132
[27]) Ibid.
[28]) Ibid
[29]) Ibid

[30]) Ibid, p.133

وهنا يظهر توافق "باربر" مع حنا أرندت "ليس باستطاعة أحد أن يدعي أنه سعيد ما لم يشارك بايجابية في صنعها، وليس باستطاعته أن يدعي أنه حر دون مشاركة فعالة في إرساء مبادئها، وليس باستطاعته أن يدعي أنه حر أو سعيد ما لم يدفع تلك القوى التي تنجزها".

Hannah Arendt. On Revolution. p.285

[31]) Ibid

[32]) Ibid

[33]) Ibid, p.133. See Also, Benjamin, Barber. The Conquest of Politics: Liberal Democracy in Democratic Times. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1988, p. 21.

[34]) Ibid

[35]) Ibid

[36]) Ibid, p.135

[37]) Ibid

[38]) Ibid, p.137

[39]) Ibid, p.140

[40]) Ibid, p.142

[41])Ibid, pp.142-143

[42]) Ibid, p.142

[43]) Ibid.

[44] Ibid, p.144

[45] Ibid, p.145

[46] Ibid, pp.145-146

[47] Ibid, pp.146. See Also, Stuart Comstock-Gay and Joe Goldman. "More than the Vote" in the American Prospect. December 12, 2008. http://www.prospect.org/cs/articles?article=more_than_the_vote

Carole Pateman. Participation and Democratic Theory. New York, New York:Cambridge University Press, 1970, p. 2.

[48]) Ibid.

[49]) Ibid.

[50]) Ibid, p.246

[51]) Ibid.

[52]) Ibid, p.247

يرى جيمس ماديسن أن هناك "اختلافين عظيمين بين الديمقراطية القديمة والنظام الجمهوري [الحديث]" أولاً: التمثيل؛ بمعنى "تفويض الحكومة "... إلى عدد صغير من المواطنين ينتخبون من قبل البقية". ثانياً : المجال؛ بمعنى " العدد الأكثر من المواطنين، والمجال الأوسع من البلاد".

Madison. The Federalist No. 10. p. 164; Madison. Letter to Thomas Jefferson, p. 149. See Also, B. Manin, The Principles of Representative Government, Cambridge University Press, 1997.

James A. Gardner ,One Person, One Vote and the Possibility of Political Community

http://scholarship.law.unc.edu/nclr

وأيضا من منظور "توماس بين" كان التمثيل شيئا مجهولا في الديمقراطيات القديمة. وهذا الغياب كما لاحظه، جعل هذه الديمقراطيات بائدة "عندما زادت هذه الديمقراطيات في السكان، واتسعت في المساحة. ففيما يتعلق بالحجم، أصبح الشكل الديمقراطي البسيط صعب التطبيق وغير واقعي؛ ولأن نظام التمثيل لم يكن معروفا، فقد كانت النتيجة أنها إما تحللت بشكل متشنج إلى حكومات ملكية، أَو تم استيعابها في أشكال مثل تلك التي توجد الآن، يقصد الحكومات المختلطة ".

Thomas, Paine. Rights of man. In The writings of Thomas Paine, edited by Moncure D.Conway, New York, G.P.Putnam's sons, Vol. II ,1894.pp.564-565

[53]) Ibid, p.250

[54]) Ibid, p. 251

ويخالف ذلك رأي ماديسن الذي أكد أن الجمهورية التي تتأسس وحسب على مؤسسة السيادة الشعبية تفتقد القدرة على معرفة وإدراك "اهتمامها العام" وتصبح عرضة للتفتت الذاتي عبر إعصار يندلع بين البشر ضد أنفسهم. وبشكل مستقل عن السمات الأخلاقية والفضائل السياسية لمواطنيها، تنتج الديمقراطية المباشرة نتائج عاطفية ومتسرعة، فهو يؤكد أنه " حتى لو أن كل مواطن أثينياً كان سقراط، لأصبحت كل جمعية أثينية غوغاء ". فبدون تمثيل يضمن منافع التشاور والمناقشة الحرة "يصبح المواطنون حشداً، عرضة للعاطفة، يفتقر إلى وسائل تتجاوز الاعتبارات المؤقتة أَو المتحيزة أَو رؤية المصالح الحقيقية لبلادهم".

Madison, The Federalist No. 55, p. 316. See Also, Marilyn Gittell. Limits to Citizen Participation: The Decline of Community Organizations. Beverly Hills: Sage Publications, 1980, p. 241.

[55]) Ibid, p.253

[56]) Ibid, p.254

[57]) Ibid.

[58]) Ibid, p.255. See Also, Bartels, Larry. Unequal Democracy: The Political Economy of the New Gilded Age .Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2008.

[59]) Ibid, p.256

[60]) Ibid, p.257

[61]) Ibid, p. xiv

[62]) Ibid, p. 258

[63]) Ibid.

[64]) Ibid.

[65]) Ibid, p.259

[66]) Ibid, pp. 259- 260

[67]) Benjamin R.Barber ,Jihad vs. Mac World. New York, Ballantine Books, 1995, p.219. See Also, Benjamin. R.Barber, The Death of Communal Liberty. Princeton: Princeton University Press, 1974.

[68]) Benjamin R. Barber ,Jihad vs. Mac World. The Atalantic Monthly, March, 1992, pp. 53-63, p.53

أحيانًا ما يكون هذان الاتجاهان مرئيين في نفس البلدان في نفس الوقت: فيوغوسلافيا، التي طلبت الانضمام إلى أوروبا الجديدة، تتحول إلى شظايا؛ وتحاول الهند أن ترقى في مستوى سمعتها كأكبر ديمقراطية متكاملة في العالم، في حين أن الأحزاب الأصولية الجديدة القوية مثل حزب بهاراتيا جانتا القومي الهندوسي، إلى جانب القوميين يمثلون تهديدا لوحدتها الهشة. تتفكك الدول أو تتحد: اختفى الاتحاد السوفيتي في ليلة تقريبًا، وتشكل أجزاؤه اتحادات جديدة مع بعضها بعضا أو مع دول قومية متشابهة التفكير في الدول المجاورة. تبدو الدولة الوطنية التي تقوم على أساس الأرض والسيادة السياسية مجرد تطور انتقالي.

[69]) Ibid, p. 54

[70]) Ibid, p. 55

[71]) Ibid.

[72]) Ibid.
[73]) Ibid, p. 56
[74]) Ibid. See Also, Benjamin R. Barber. The Uncertainty of Digital Politics: Democracy's Uneasy Relationship with Information Technology, Harvard International Review, Vol. 23, No. 1 (SPRING 2001), pp. 42-47.
[75]) Ibid, p.57
[76]) Ibid, p. 58
[77]) Ibid, pp. 58-59
[78]) Ibid, p.59
[79]) Ibid.
[80]) Ibid. p.60
[81]) Barber .Jihad vs. Mac World. Ballantine Books, p. 15
[82]) Ibid, pp. 24-25
[83]) Ibid, p. 4
[84]) Ibid, p. 23
[85]) Ibid, p. 4
[86]) Ibid, p.292
[87]) Ibid, p. 254
[88]) Ibid, p.83
[89]) Ibid, p.299
[90]) Ibid, p.17
[91]) Ibid, pp. 98-99
[92]) Ibid, pp. 222
[93]) Ibid, pp. 207
[94]) Ibid, pp. 15. See Also, J.H. Kuklinski, Citizens and Politics: Perspectives from Political Psychology, Cambridge University Press, 2001.
[95]) Ibid, p. 40
[96]) Ibid.
97) Jamie Metzl(ed), ,Jihad vs. Mac World., Harvard journal of Law and Technology, V. 9, N 2, 1996, PP. 565-576, P.570.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر الأجنبية:

1. Barber, Benjamin. A Place for US. New York: Hill & Wang, 1998.
2. Barber, Benjamin. Jihad vs. MacWorld: Terrorism's Challenge to Democracy. New York: Ballantine Books, 1995.
3. Barber, Benjamin . Jihad vs. Mac World. The Atlantic Monthly, March, 1992.
4. Barber, Benjamin . Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age. Berkeley: University of California Press, 1984.
5. Barber, Benjamin. The Conquest of Politics: Liberal Democracy in Democratic Times. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1988.
6. Barber, Benjamin. The Death of Communal Liberty. Princeton: Princeton University Press, 1974.
7. Barber, Benjamin. The Uncertainty of Digital Politics: Democracy's Uneasy Relationship with Information Technology, Harvard International Review, Vol. 23, No. 1 (Spring 2001).
8. Barber, Benjamin. Three Scenarios for the Future of Technology and Strong Democracy. From published book, A Passion for Democracy: American Essays. Princeton University Press, 1998.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

9. Arendt, Hannah. On Revolution, New York: Viking press, 1965.
10. Bartels, Larry. Unequal Democracy: The Political Economy of the New Gilded Age .Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2008.
11. Carole, Pateman. Participation and Democratic Theory. New York: Cambridge University Press, 1970.
12. Comstock-Gay, Stuart, and Joe Goldman. "Civic Engagement and the New Agenda for Democratic Reform" in the National Civic Review, Volume 98, Issue 2, summer 2009.

http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/ncr.254/abstract

13. Gardner, James A. One Person, One Vote and the Possibility of Political Community. http://scholarship.law.unc.edu/nclr
14. Judith V. May. Citizen Participation: A Review of the Literature. Berkeley, California: University of California, at Davis, Institute of Governmental Affairs, Summer, 1968.
15. Kuklinski, J.H. Citizens and Politics: Perspectives from Political Psychology. Cambridge University Press, 2001.
16. Madison, James. Letter to Thomas Jefferson. In Writings of James Madison. New York: Library of America, 1999.
17. Madison, James. The Federalist No. 10. In Writings of James Madison. New York: Library of America, 1999.
18. Madison, James. The Federalist No. 10. In Writings of James Madison. New York: Library of America, 1999.

19. Madison, James. The Federalist No. 55. In Writings of James Madison. New York: Library of America, 1999.
20. Manin, B. The Principles of Representative Government. Cambridge University Press, 1997.
21. Marilyn, Gittell. Limits to Citizen Participation: The Decline of Community Organizations. Beverly Hills: Sage Publications, 1980.
22. Metzl, Jamie. Jihad vs. Mac World. Harvard journal of Law and Technology, V. 9, N 2, 1996, PP. 565-576.
23. Paine, Thomas. Rights of man. The writings of Thomas Paine, edited by Moncure D.Conway, New York: G.P.Putnam's sons, Vol. II ,1894.
24. Stuart, Comstock-Gay and Joe Goldman. "More than the Vote" in the American Prospect. December 12, 2008.
http://www.prospect.org/cs/articles?article=more_than_the_vote
25. Terrence E. Cook and Patrick M. Morgan. Participatory Democracy. New York: Harper & Row Publishers, Inc., 1971.
26. Vick, Jason, William. A 21st Century Defense of Participatory Democracy, 2015, Published by ProQuest LLC, 2016.

Strong Democracy and its Enemies
A study in Benjamin Barber's Philosophy

Abstract

Strong Democracy is a term coined by Benjamin Barber as a title of a book of the same name, an important reference book printed in 1984. In this book, Barber sets out a detailed view of the state in which a strong democracy should be, distinguishing it from a weak democracy. This is because the only manifestations of democracy, such as existence of parties, periodic parliamentary and local elections, and institutional structures such as parliament, candidates lists and voters registers, assuming their validity, does not in fact express a strong democracy. His criterion of strength is the extent of citizen's participation in the democratic process. Participation is qualitative, not quantitative depends on the time of elections, the number of attendees, and the correct and invalid votes. Therefore, the author distinguishes between what he calls "representative democracy" and "participatory democracy". The democracy of participation means permanent presence of citizens before, during and after the electoral process through permanent and continuous political and civic activities from the base to the top, i.e. in parliamentary, local and trade union elections and all forms of participation, it is the participation in which the citizen practices politics and crystallizes his political identity.

Barber points out that the most dangerous threat to a strong democracy is the transformation of the political sphere into a conflict between two parties: the first, the supporters of the religious absolute, and the second the advocates of the market. In the end, it is not possible to talk about democracy without breaking the dependence of the people on these two groups, and only then can we talk about democracy even if it is weak.

Key Words: Benjamin Barber – Strong democracy – Liberal Democracy – Mac world – Jihad.